الممارسات التربوية الديمقراطية في المدرسة الكويتية (آراء عينة من طلبة الصف الرابع الثانوي في دولة الكويت)

الدكتور خالد الرميضي
كلية التربية
جامعة الكويت

الملخص

تعد الحياة الديمقراطية في المؤسسات التربوية منطلق أي محاولة نهضوية وإصلاحية. من هنا جاءت هذه الدراسة لتستكشف واقع الحياة الديمقراطية في المدرسة الكويتية معتمدة على المنهج الوصفي في تحليل مواقف الطلبة واتجاهاتهم نحو الممارسات الديمقراطية. وقد صممت استبانة محكمة لدراسة هذا الواقع والكشف عن جوانبه المختلفة من خلال ثلاثة محاور أساسية هي محور التفاعل الديمقراطي بين الطلبة والمدرسين، ومحور القيم الديمقراطية، ومحور حقوق الإنسان والدستور الكويتي وقد بلغت عينة هذه الدراسة 883 من طلبة الصف الرابع الثانوي في محافظات دولة الكويت لعام 2004-2005م. وقد أسفرت هذه الدراسة عن نتائج بينت انخفاضاً كبيراً في وتيرة الحضور الديمقراطي في المحاور الثلاثة، حيث بلغت درجة التفاعل الديمقراطي 45% بينما بلغت درجة حقوق الإنسان 50.59% أما المحور الخاص بالقيم الديمقراطية فقد بلغت درجته المئوية 45.5% وبلغت الدرجة المئوية للمقياس على المحاور جميعها 47.3% وهذه النسب تدل على تقارب كبير بين المحاور الثلاثة، وهي تدل على انخفاض في مستوى الممارسات الديمقراطية في المدرسة الكويتية، كما أن الدراسة خرجت بعدد مهم من التوصيات المتعلقة بنتائج الدراسة.

مقدمة:

تعد التربية الديمقراطية واحدة من أهم القضايا الفكرية والسياسية في العالم المعاصر، وقد أصبحت المؤسسات المدرسية معنية اليوم أكثر من أي وقت مضى بالعمل على بناء ثقافة ديمقراطية منتجة لقيم التسامح والاختلاف وقبول الآخر في مواجهة موجات العنف والتطرف التي تجتاح العالم بأسره.

ومن أجل تأكيد الطابع الديمقراطي للحياة التربوية في المدرسة الكويتية تشهد البلاد نشاطاً سياسياً وفكرياً وتربوياً مميزاً في اتجاه إعادة النظر في طبيعة الدور الديمقراطي للمدرسة الكويتية. وفي ظل هذا الاهتمام الكبير للإرادة السياسية شهدت الكويت وما زالت تشهد حركة متواصلة من الإصلاحات البنيوية في التعليم في اتجاه بناء تعليم متكامل على أسس ديمقراطية قادرة على التجاوب مع التوجهات الديمقراطية العالمية والمحلية.

وهناك جهود حكومية ومجتمعية لإعادة النظر في ملابسات هذا الدور ومراجعة حدوده وأبعاده. وقد شغلت هذه المسألة القيادة السياسية في الكويت حيث صدر قرار عن مجلس الوزراء الكويتي بتكليف وزارة التربية إجراء عملية مسح شاملة للمناهج الدراسية في المراحل التعليمية كلها بما فيها المعهد الديني. وقد استحضر المجتمع الكويتي طاقته الفكرية والسياسية في التوجه نحو دراسة هذه الظاهرة وإيجاد الحلول المناسبة لها. وهناك اليوم توجهات سياسية وتربوية لإدماج حقوق الإنسان ومقررات التربية على المواطنة في مناهج التعليم في الكويت. وفي أفضل الأحوال فإن المجتمع بمكوناته كلها معني بتحليل هذه المؤسسة، والكشف العلمي عن مختلف التكوينات الفكرية والأيديولوجية التي تنتجها. لأن إعادة النظر في وظائف المدرسة وأدوارها الفكرية يشكل اليوم قضية سياسية ومجتمعية كبرى في اتجاه حماية المجتمع وضمان أمنه في مختلف تجليات الوجود الاجتماعي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تُواجه الجهود الرامية إلى تطوير التعليم في دولة الكويت مجموعة من العقبات والتحديات البنيوية التي تتمثل في وضعية تربوية غارقة في ملابسات نظام ذهني وتربوي تقليدي يعمل على إنتاج منظومة من القيم الاجتماعية ذات الطابع التقليدي التي تمتلك القدرة على امتصاص الطاقة الحيوية لكل مبادرة نهضوية في الحياة التربوية. وهذا يعني أن المحاولات السياسية تتكسر على واقع عقلية تقليدية غير قادرة على التجاوب مع معطيات القيم الديمقراطية الجديدة. فالحياة الديمقراطية في المؤسسات التربوية تشكل منطلق أي محاولة نهضوية وإصلاحية وبالتالي فإن أي مشروع إصلاحي لا يمكنه أن يقفز فوق هذه الحقيقة الكبرى وهي الحقيقة الديمقراطية للحياة التربوية في المؤسسات التربوية.

ومن هذا المنطلق يمكن القول: إن الكشف عن ملابسات هذا الواقع التقليدي لهيمنة القيم التقليدية الرافضة لمبادرات الإبداع والتطور يطرح مشكلة معرفية وبحثية بالغة الأهمية والخصوصية في المجتمع. وهذا يعني من حيث المبدأ ضرورة البحث الميداني عن ملامح الصورة التربوية للمدرسة الكويتية وتحديد موقعها علمياً من سلم الحركة الديمقراطية في المجتمع الكويتي.

والسؤال المركزي الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: هل تتجه المدرسة الكويتية المعاصرة إلى إنتاج نشط للقيم الديمقراطية؟ أم أنها تفعل فعلها في إنتاج قيم ودلالات التطرف، والتعصب، والتمييز؟ وبعبارة أخرى هل تأخذ المدرسة الكويتية اتجاهاً ديمقراطياً في فعالياتها التربوية؟ أم أنها تدور في فلك إنتاج وإعادة إنتاج القيم التقليدية التي تمجد النزعة التقليدية، وتعمل على إنتاج قيم التسلط، والإكراه، والتبعية ؟

وفي خضم هذا التساؤل الواسع يمكننا بناء أسئلة أكثر تحديداً:

- ما مستوى التفاعل الديمقراطي بين الطلبة والمعلمين في المدرسة الكويتية؟

- هل تفعل المدرسة الكويتية فعلها في بناء وعي قيمي متكامل في مجال حقوق الإنسان؟
- إلى أي حدّ تنتج المدرسة الكويتية وعياً بالقيم الديمقراطية عند طلبتها؟
- هل هناك فروق دالة إحصائياً في مواقف الطلبة من هذه القضايا وفقاً لمتغيرات الجنس، والجنسية، والتخصص العلمي، ونوع المدرسة، والمحافظة؟

أهمية الدراسة ومسوغاتها:

تأتي الدراسة الحالية في موكب الدراسات الجارية التي تشكل حركة علمية تتجه إلى سد الفراغ الكبير في الدراسات الميدانية، والعلمية الكاشفة عن أوضاع التربية في الكويت التي تحتاج إلى مراجعة نقدية شاملة فيما يتعلق بأهدافها، وتكويناتها، واستراتيجياتها.

تشكل هذه العوامل منطلق هذه الدراسة، وتمنحها الأهمية العلمية المسوغة لإجرائها في مجتمع ديمقراطي يريد أن يؤكد أن مؤسساته التربوية تمارس فعلها الديمقراطي عبر دورة تربوية تعاود إنتاج القيم، والممارسات، والفعاليات ذات الطابع الإنساني في عصر أصبحت فيه القيم الديمقراطية بمضامينها التسامحية مبتدأ وخبر الحياة الحضارية للأمم، والشعوب الإنسانية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1- استكشاف واقع الحياة الديمقراطية في المدرسة الكويتية.
2- تقديم إجابات واضحة عن تساؤلات علمية هامة تتعلق بمسار الإنتاج التربوي للقيم، والممارسات التربوية الديمقراطية.
3- الكشف عن مواطن الضعف، والقوة في الممارسات التربوية بمضامينها الإنسانية، والديمقراطية في المدرسة.

4- تقديم صورة علمية لواقعه الحياة الديمقراطية في المدرسة من أجل أن تكون هذه الصورة في متناول أصحاب القرار، والمعنيين بالإصلاح التربوي.
5- تطوير الأنساق التربوية في اتجاه الغايات الكبرى للمجتمع الكويتي.
6- تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكنها أن تضيء ميسر الفعل التربوي باتجاه تحرير المدرسة من مظاهر ضعفها، وقصورها في مجال الإعداد الديمقراطي للأطفال، والناشئة في مجتمع ديمقراطي.

مفاهيم الدراسة:

- مفهوم الديمقراطية:

مفهوم الديمقراطية مفهوم بنيوي لا ينفصل عن مضامينه السياسية وأبعاده الاجتماعية، وهو يشكل كيانا لا يقبل التجزئة إلا لاعتبارات تجريدية، وضمن هذا السياق التجريدي يمكننا أن نبحث في مفهوم الديمقراطية بوصفه مفهوماً مركباً تنتظم فيه كينونة من الممارسات، والعلاقات، والمبادئ الحرة التي يمكن أن تؤصل في الإنسان قيم العدالة، وحرية التفكير، وقيم النقد، والحوار، والعدالة، واحترام الآخر، وقبول مبدأ المساواة، كما يشمل ذلك القيم التي تؤكد حقيقة نماء الإنسان وتطوره، ومبدأ الشعور بالكرامة، والحرية، والمشاركة، والتنمية الذاتية، والإبداع. وإذا كان من إمكانية لتعريف الديمقراطية أمكن القول بأنها: منظومة القيم الإنسانية التي تقوم على مبدأ الحرية، والتواصل، والحق، والقبول سعياً إلى تحقيق الذات الإنسانية بكل ما تنطوي عليه من طموحات الوجود، والحضور، والابتكار، والإبداع.

- الديمقراطية التربوية:

يطرح مفهوم الديمقراطية التربوية نفسه بوصفه مفهوماً مركباً، وغامضاً في آن واحد. وهو يتضمن صيغاً، ودلالات متعددة تؤدي إلى صعوبة السيطرة عليه، وامتلاك

ناصية المعاني التي يموج بها. ومن أجل تبديد الغموض الذي يحيط به يمكن تفكيكه إلى ثلاثة مستويات أساسية تكشف ملابسات الغموض الذي يكتنفها ومما يجدر ذكره أن هذه المستويات الثلاثة تشكل الركائز الأساسية التي يقوم عليها مفهوم الديمقراطية التربوية، وفيما يلي تعريف بكل واحد من هذه المستويات:

- **ديمقراطية المدرسة أو تكافؤ الفرص التعليمية**: وتعني توفير فرص التحاق الأفراد بالمؤسسات التربوية والتعليمية المختلفة بلا تمييز بين الأفراد على أساس اجتماعي، أو عرقي، أو ديني.
- **الديمقراطية في المدرسة، أو الممارسة الديمقراطية في الوسط المدرسي**: وتعني منظومة التفاعل التربوي القائمة على نسق العلاقات بين المعلمين والطلبة وبين الطلبة والطلبة وبين المعلمين والإدارة التعليمية (وطفة ، 1998: 217) .
- **الوعي الديمقراطي أو تعليم الديمقراطية في المدرسة**: وتعني منظومة القيم الديمقراطية التي تتأصل في وعي الطلبة وثقافتهم ومن أهمها: قيم التسامح، والحرية، وقبول الآخر، ونبذ التعصب، ورفض التمييز، واحترام حقوق الإنسان (وطفة، شهاب،2003: 113).

الدراسات السابقة:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تنامياً كبيراً في الدراسات والأبحاث الميدانية التي حاولت أن تتقصى واقع التربية على قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان في المدارس والمؤسسات التعليمية في العالم وفي الوطن العربي ويمكن أن نسرد عدداً من هذه الدراسات الجارية وفقاً لتسلسلها الزمني، وتوزعها بين دراسات أجنبية، وعربية.
تجدر الإشارة إلى الدراسة التي أجرتها جمعية المعلمين الكويتية حول أوضاع المدرسة الثانوية في الكويت عام1979، وقد عنيت هذه الدراسة برصد، وتحليل الأجواء الديمقراطية في المدرسة، وأشكال التعامل التعاوني كما أنها اهتمت بمعرفة

المشكلات التي تؤثر في عمل الطلبة وإنتاجهم وفي شخصياتهم، وسلوكاتهم وعلاقاتهم. ومن النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة: - غياب التعامل الديمقراطي. - عدم احترام آراء الطلبة. - عدم مناسبة المواد لميول الطلبة وقدراتهم. - ضعف العلاقة بين المدرس والطالب.

وتكشف دراسة مبارك (1987) الواقع الحالي لتدريس حقوق الإنسان في المدرسة المصرية على النحو الآتي:

- يتم تعليم حقوق الإنسان في المرحلتين الابتدائية والإعدادية على نحو غير مباشر من خلال الدراسات اللغوية والأدبية والمواد الاجتماعية.
- يتم تعليم هذه الحقوق جزئياً على نحو غير مباشر في الشعبة الأدبية بالمرحلة الثانوية ضمن مادتي الاجتماع والمواد الاجتماعية (تاريخ – تربية وطنية).
- تدريس حقوق الإنسان بمفاهيمه المتنوعة ليس حاضراً، ولا كافياً في واقع التعليم الحالي، إذ من الضروري إحداث مزيد من التوسع لرقعة الاهتمام بهذا التدريس، بحيث يمكن تكوين اتجاهات إيجابية نحو هذه الحقوق ليزداد تمسك الطلبة بها، وليقفوا ضد أي انتهاك لها.

وكشفت دراسة المسيليم وزينب (1993) عن مجموعة من التحديات التي تواجه المدرسة الثانوية في الكويت أبرزها غياب الديمقراطية والتفاعل الديمقراطي في المؤسسة المدرسية، ومن ثم رفض قيم التجديد والانكفاء التقليدي على منظومة من القيم الكلاسيكية الجامدة. ومن بين المعوقات السياسية أن الإدارة المدرسية غير قادرة على توجيه الحياة التربوية بصورة ديمقراطية، فضلاً عن أن هذه الإدارة لا تمتلك صلاحية تعديل المنهج الحالي لكي تسهل مشاركة الطلبة في الأنشطة الابتكارية والإبداعية، وهي إلى هذا تقع تحت وطأة المعلومات، والكتب، والواجبات التي تحد من إضافة برامج، وأنشطة مدرسية مبتكرة.

يبين اللطيف (1995) في الدراسة التي أجراها حول "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين عام 1995، أن سياسة بناء المناهج وتخطيطها بدولة البحرين تقوم على دمج المفاهيم، والقضايا المتعلقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحرياته. في المناهج الدراسية بالمراحل التعليمية الثلاث بهدف تنمية إمكانات الطالب في النواحي الجسمية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية. (اللطيف 1996: 88). ولا توصي هذه الدراسة بضرورة أفراد منهج مستقل لتعليم حقوق الإنسان، وحرياته. وهي في المقابل توصي بإدماج قيم حقوق الإنسان، ومبادئها ضمن مجموعة من المقررات، والمناهج الدراسية.

ويرى البخاري (1995) في دراسة مصرية أن إدراج حقوق الإنسان ضمن المناهج التربوية يبقى قرارا سياسيا تتخذه السلطة السياسية، إلا أن هذا القرار لا يكفي في حد ذاته لأنه يحتاج إلى أن نضفي عليه مسحة من التسويغ والشرعية تضمن تسليم المدرسين بهذا النوع من التدريس، وانخراطهم التلقائي فيه. فالمدرس- شأنه شأن الفئات الاجتماعية الأخرى- يحمل مواقف قبلية، صريحة أو ضمنية، واعية أو لا شعورية، وهذه المواقف قد تتضارب أو تتفق مع هذه القيم لذا لا بد من البوح بها لتتم التربية على حقوق الإنسان، والديمقراطية المرتبطة بالمرجعيات التي تسند هذه التربية، وتضفي عليها الشرعية المطلوبة.

ويؤسس بوشرباك (1995) في دراسته حول "حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية في إطار مناهج التعليم في دولة قطر 1995"، لاستراتيجية قادرة على بناء وعي المتعلمين بمفاهيم حقوق الإنسان، وقيم الديمقراطية في إطار برامج نظرية وعملية. ويؤكد مسؤولية المدارس التي يمكنها أن تدرس الديمقراطية من خلال المنهج الرسمي، ومن خلال الأنشطة الصفية واللاصفية. ويرى الباحث أن أي جهد لتعليم الديمقراطية لا بد من أن ينطلق من صورة واضحة متكاملة عما يجب تعليمه وتعلمه. وكذلك الحال

بالنسبة للذين يصممون برامج التعليم، ويدرسونها، ممن يجب أن يتمتعوا بفهم جيد للديمقراطية.

ويدرس سلام وعبد المنعم (1995) اتجاهات وآفاق تدريس حقوق الإنسان في مصر ويؤكدان أهمية إعداد المعلم، وتدريبه على الأساليب الديمقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان، وإدارة حجرة الدراسة، ومزاولة العمل التعليمي في ضوء ذلك. وضرورة سيادة المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان في حياة المدرسة، بحيث تتكامل التربية، والديمقراطية في كيان واحد. وتتوقف تنمية احترام الحق، وأداء الواجب إلى حد كبير على الروح التي تسود في المدرسة، والطريقة التي يُعامل بها الطالب في المدرسة.

وتتقصى دراسة إسماعيل(1997) القيم الديمقراطية في منهاج الصف السادس الابتدائي في دولة **البحرين** أبعاد القيم الديمقراطية، ومدى حضورها في الممارسة التربوية، وفي مضامين كتب اللغة العربية التي أخضعها لمنهج تحليل المضمون. وقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

- أكد المعلمون أهمية تأصيل القيم الديمقراطية في التعليم المدرسي. ومن بين القيم التي تمّ تأكيدها: الحرية، والانتماء الوطني، والتعاون، وحب السلام والوئام.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين القيم التي ينشدها المعلمون والمعلمات.
- ضعف درجة التوافق بين ما هو منشود من القيم، وما هو قائم في الواقع.

وفي الدراسة التي أجراها الكندري(1998) لدى طلبة التعليم الثانوي بدولة الكويت يبين الباحث إن المناهج المدرسية، والأنشطة الداخلية تؤكد المهارات العقلية وتركز عليها، مع إغفال النمو النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى غياب الصلة بين المناهج وأمور الحياة مما يفصل التعليم عن المجتمع. وهذا يعني أن المدرسة الثانوية في الكويت لا تعنى كما يجب بتنمية القيم الديمقراطية والحرة كما أنها لا تولي الطالب

بوصفه قيمة إنسانية ما يستحقه من العناية والاهتمام، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى سقوط الطالب في متاهات الاغتراب النفسي والاجتماعي.

وتتناول دراسة عبد الله محمد إبراهيم (1998) القيم الديمقراطية في منهج الفلسفة في التعليم الثانوي وعلاقته بالتغيرات العالمية، وتهدف إلى معرفة القيم التي يمكن استخلاصها في ضوء التغيرات العالمية الجديدة ومدى مراعاة منهج الفلسفة لتلك القيم إضافة لتقديم تصور مقترح حول تلك القيم. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، لرصد، وتحليل طبيعة كل من النظام العالمي الجديد، وأهداف، ومحتوى منهج الفلسفة للصف الثالث الأدبي في مصر عن طريق أسلوب تحليل المضمون لمحتوى المادة العلمية إضافة لتحليل أسئلة الكتاب. وقد توصل الباحث لمجموعة من النتائج منها:

- جاءت قيمة الحرية في مقدمة القيم التي تعكسها موضوعات كتاب الفلسفة، تليها قيمة النقد، ثم قيمة الإيمان.

– خلا منهج الفلسفة من الفقرات التي تتضمن قيمتي المساواة والعدالة.

– خلت أهداف منهج الفلسفة من تأكيد قيم الخير والجمال والواجب والمساواة والعدالة والسلام.

وكشفت دراسة شهاب (2005) عن انتشار التسلط التربوي وممارسة العقاب البدني في المدرسة المتوسطة الكويتية. وخرجت الدراسة بتوصيات عدة تؤكد تفعيل الرأي العام التربوي للحد من هذه الظاهرة، وتدريب المعلمين على اعتماد الأساليب الديمقراطية البديلة للعقاب البدني في إدارة الصف، وتوجيه العملية التربوية بعيداً عن مختلف أشكال العنف والعقاب الذي يمارس في المدرسة.

تناولت دراسة اليوسف (2004) واقع المدرسة السعودية ودورها في إرساء قيم ديمقراطية وإنسانية تمكّن المجتمع من التجاوب مع متطلبات العصر، وتحديات

المرحلة التاريخية العصيبة التي تمر بها الأمتان العربية والإسلامية. وتؤكد الدراسة أهمية إعادة النظر في الكثير من المناهج الدراسية، والأساليب التربوية بعقلية انفتاحية جديدة، وحذف ما أصبح غير ملائم لمعطيات عصر العولمة. وتطالب الدراسة بإضافة مناهج جديدة قابلة للتعديل حسب مقتضيات العصر، وألا تكون قوالب جامدة يصعب تغييرها أو المساس بها، فالمناهج الدراسية يجب أن تكون قادرة على مسايرة الواقع الاجتماعي، وتقديم الحلول العملية لمشكلاته.

وقد بينت دراسة الصبيح (2005) التي أجريت حول المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية على عينة بلغت مئة وأربعة من طلبة المرحلة الثانوية في مدينة الرياض،أن 80% من الطلبة تقريبًا يدركون حقوق المواطنة وواجباتها. وعلى خلاف ذلك أبدى الطلبة وعياً منخفضاً بالحقوق السياسية المتمثلة بحقي الترشيح، والانتخاب. وبينت الدراسة وجود درجة عالية من الوعي بالمواطنة عند الطلبة فيما يخص الشعور بواجب الدفاع عن الوطن، وطاعة ولي الأمر، والمحافظة على الممتلكات العامة. وقد أوصت الدراسة بأهمية تأكيد مفهوم المواطنة، وحقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية في المؤسسات التعليمية، وأكدت ضرورة تضمين القيم الديمقراطية في المقررات الدراسية، وفي الممارسة التربوية في المدارس الثانوية في السعودية.

دراسات أجنبية:

وفي دراسة جون كودلاد (GoodlaD,1984) حول مكانة المدرسة واتجاهاتها المستقبلية، وهي دراسة طولانية استمرت إجراءات تطبيقها سنوات عدة وتناولت عينة كبيرة من المدارس الابتدائية والثانوية في أقاليم مختلفة، وشملت 1016 صفاً و17136 طالباً، و1350 معلماً ومعلمة، و8624 من آباء الطلبة وأمهاتهم، وقد نشرت نتائج هذه الدراسة تباعاً في تقارير فنية بلغت 35 تقريراً. وقد بينت هذه الدراسة أن المدارس

الديمقراطية التي تسودها مشاعر المودة، والاحترام، والثقة المتبادلة، ويسعى فيها كل فرد إلى طلب العون من الآخرين دون حرج هي المدارس الأكثر قدرة على النهوض بالحياة المجتمعية، وتنمية الإبداع، وبناء شخصية الطفل. وتؤكد الدراسة أهمية مشاعر التضامن، والاحترام، والتعاون بين أعضاء هيئة التدريس بعضهم بعضاً، وبين الطلاب والطلاب في الحياة المدرسية. كما أكدت أهمية المناخ الأكاديمي الديمقراطي في بناء الحياة التربوية الأفضل.

وتؤكد الدراسة التي أجراها **كيرت لوين** (Lewin,1989) حول المظاهر الديمقراطية في المدرسة الأمريكية أن المدرسة الأمريكية عام 1989، منظومة من القيم الديمقراطية أهمها: تحرير التلميذ من سيطرة اللوائح والأوامر، وإزالة خوف الطلبة من سلطة المعلم والخوف من الرسوب، وتكييف المقررات المدرسية حتى تتلاءم مع عقلية التلاميذ. ويؤكد الباحث أهمية تطبيق المنهج العلمي في عمليات التعليم والتعلم والتركيز على قيم المواطنة الديمقراطية الحرة. ويؤكد من ناحية أخرى أهمية الأساليب الديمقراطية في حجرة الدراسة ومختلف الأعمال المدرسية، وبما تعمد إليه من غرس المبادئ الديمقراطية في نفوس النشء، وتثبيتها ليجعلوها في المستقبل نهج حياتهم، ومنحى يصطنعونه، ويتمسكون به.

وتؤكد الدراسة التي أجراها مايو (1990) بعنوان "التربية للجميع" أهمية القيم والمبادئ الديمقراطية في التربية ولاسيما حقوق الإنسان التي تفتقد بغيابها الرفاهية، ويغيب التقدم الحقيقي، والسلام الدائم. ويشدد الباحث هنا على القيمة السامية للكائن البشري الذي يشكل نموه، وتفتحه التام، ورفاهيته الغايات النهائية العليا للتربية الديمقراطية.

وفي دراسة اليونيسكو، (1995) بعنوان: التربية من أجل السلام، وحقوق الإنسان الديمقراطية، وهي دراسة تمثل صيغة مشروع تربوي قدم إلى الدورة الرابعة

والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية في جنيف بين 3-8 أكتوبر تشرين الأول 1994. وقد أكد هذا المشروع عدداً من الغايات أهمها:

- العمل على تنمية روح التمسك بالقيم العالمية وأنماط السلوك التي تقوم عليها ثقافة السلام لدى كل فرد.

- تنمية القدرة على تقدير قيمة الحرية، وتعزيز المهارات اللازمة لمواجهة تحدياتها، ويتطلب ذلك إعداد المواطنين لمواجهة الأوضاع الصعبة غير المستقرة، وتأهيلهم للاستقلال الذاتي، وتحمل مسؤولياتهم.

وفي دراسة **اللجنة الوطنية الأمريكية**(1996) حول تطبيق برنامج "نحن الناس" التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لتقصي نتائج تطبيق منهج لبرنامج معين أطلق عليه "نحن الناس". وهو برنامج وطني تربوي يهدف إلى مساعدة طلبة المرحلة المتوسطة والثانوية على فهم تاريخ الحكومة الدستورية ومبادئها، ويساعد الطلبة على تطوير القيم، والمبادئ التي تعزز قيام المجتمع الديمقراطي.

وقد أظهر الطلبة في المدرسة الثانوية، ممن طبق عليهم هذا البرنامج ارتباطاً، وتبنياً قوياً للمعتقدات السياسية، والاتجاهات، والقيم الضرورية للعيش بحرية، وديمقراطية مقارنة بزملائهم الآخرين الذين لم يطبق عليهم البرنامج.

وتجدر الإشارة إلى الدراسة الهامة التي أجرتها ليبرمان (Lieberman, 2000) حول "الاتجاهات الديمقراطية في المدرسة الأمريكية" هدفت إلى الكشف عن السمات، والملامح الديمقراطية للمدرسة في مستويات المنهج والمعلم والإدارة. وقد بينت هذه الدراسة أهمية انتهاج الأسس، والمفاهيم الديمقراطية في العملية التربوية، وأثرها في بناء الشخصية المتكاملة للمتعلم من الجوانب كلها.

ولقد كان جلياً من نتائج هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين استخدام الأساليب الديمقراطية، وتطبيق مبادئها من جهة وبين نتاج التعلم لدى الطلبة من جهة أخرى، فعندما يتوافر الأسلوب الإنساني سواء كان في منهج معين أو في أسلوب تدريس معين تظهر النتائج الإيجابية في تحصيل الطلبة على المستويين؛ المعرفي والإنساني.

و**تجدر الإشارة إلى الدراسة الهامة، التي أجريت بإشراف الرابطة الدولية** لتقويم التحصيل التربوي (2001)، التي تناولت مفهوم المواطنة، والقيم الديمقراطية لعينة من طلبة المرحلة المتوسطة البالغة أعمارهم أربع عشرة سنة في ثمان وعشرين دولة. ومن أهم نتائج الدراسة :

- الطلبة في معظم الدول يدركون قيم الديمقراطية الأساسية، ومؤسساتها لكنهم يتفاوتون في عمق الفهم.
- المدارس التي تتبنى النماذج الديمقراطية هي الأكثر أثراً في تشجيع الثقافة المدنية ونشرها وممارسة العمل المدني.
- الطلبة مؤيدون للحقوق السياسية للمرأة.
- لا توجد فروق حقيقية بين الذكور والإناث في المعلومات المدنية، أما في الاتجاهات فالفروق قائمة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تبين الدراسات العربية بصورة عامة انخفاض وتائر الحياة الديمقراطية في الأنظمة التربوية العربية في مختلف المستويات التفاعلية والحقوقية. وتعكس هذه الدراسات الواقع التربوي غير المرغوب فيه في المجال المتعلق بغياب حقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية في الحياة التربوية في مختلف أنماط التنشئة العربية في داخل المؤسسات التربوية التقليدية وخارجها. وغالباً ما تحض هذه الدراسات في توصياتها ونتائجها

على أهمية إدخال مضامين حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في المدارس والمؤسسات التربوية، وتوصي بضرورة تفعيل الحياة الديمقراطية في المدرسة وإذكاء عملية التفاعل الديمقراطي بين الطلبة والمعلمين والعناصر الأساسية في المدرسة، والمؤسسات التربوية.

وفي الوقت الذي تتناول فيه الدراسات العربية حضور أو غياب الممارسة الديمقراطية في المؤسسات التربوية فإن الدراسات الأجنبية تؤكد خصوصيات هذه المسألة، وتدرس منظومة من العلاقات بين الأجواء الديمقراطية للمدرسة والفعاليات الذهنية والصحية والعقلية، ومدى مساهمة المدرسة في البناء الثقافي والإنساني في الحياة المجتمعية. فالدراسات الأجنبية توقف نفسها على دراسة الخصوصيات الديمقراطية بينما تميل الدراسات العربية إلى الكشف عن عموميات هذه المسألة. وفي الوقت الذي تأخذ فيه الدراسات العربية منهج الكشف، والتساؤل عن مدى حضور التربية الديمقراطية فإن الدراسات الأجنبية تتجه إلى دراسة فرضيات دقيقة تتصل بالإنجازات التي تحققها الحياة الديمقراطية في المدرسة. وتعود هذه الفروق إلى طبيعة الفروق في الحياة الاجتماعية الديمقراطية التي يعيشها الغرب، وهذه الحياة الشمولية التي نعيشها في البلدان العربية والتي تعكس نفسها في المؤسسات التربوية بوصفها مؤسسات منتجة للأوضاع الاجتماعية السائدة.

ومن خلال الدراسات السابقة يمكن الوقوف عند مجموعة من النقاط المركزية في المؤسسات التربوية العربية، والخليجية، والكويتية أهمها:

- تدني مستوى الحياة الديمقراطية التربوية، وغيابها في بعض المجتمعات العربية.
- غياب واضح لحقوق الإنسان، والمواثيق الحقوقية الدولية في الحياة المدرسية.
- غياب كبير في أنماط التفاعل التربوي الديمقراطي في هذه المؤسسات التربوية.

- ضعف اهتمام التربية العربية بقيم التسامح، وقبول الآخر.
- بعض الدراسات تتهم المدرسة العربية صراحة بإنتاج التطرف، والتعصب وتهيئ له على الأقل.
- أغلب الدراسات توصي بإدماج حقوق الإنسان في مناهج التربية المدرسية ومقرراتها.

وفي هذا السياق يمكن القول أيضاً إن الدراسات العربية لم تغطِ جوانب هذه المسألة على النحو الآتي.

الإطار المنهجي للدراسة وإجراءاتها:

حدود الدراسة:

يشكل طلبة الصف الرابع الثانوي في المدارس العامة والخاصة في النظام التعليمي بدولة الكويت مجتمع هذه الدراسة وحقلها العلمي إبان العام الدراسي 2004- 2005م. وتقوم الدراسة على المتغيرات المستقلة الآتية: متغير الجنس، الجنسية، المحافظة، ونوع المدرسة من حيث هي حكومية، أو خاصة عربية، أو أجنبية. وتشكل مفاهيم التعامل الديمقراطي، والقيم الديمقراطية، وتعليم حقوق الإنسان المفاهيم الأساسية في هذه الدراسة.

منهج البحث:

تعتمد الدراسة منهج البحث الوصفي بما يشتمل عليه هذا المنهج من خطوات علمية تنطلق من الملاحظة، والتساؤل، والافتراض إلى اختبار الفرضيات وفقاً للمنهج العلمي في خطواته الأساسية المعروفة. والمنهج التحليلي الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع. وتعرف الدراسة الوصفية بأنها تتضمن دراسة الحقائق

الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة، أو موقف، أو مجموعة من الناس، أو مجموعة من الأحداث، أو مجموعة من الأوضاع حيث يتناول الباحث البيانات التي جمعها بالتحليل، والتفسير لكي يفيد من هذه البيانات في توضيح مجموعة من الارتباطات المحتملة بين الظواهر. وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات، والمعطيات التي تدور حول مشكلة موضوع البحث. وتعد هذه الدراسة تحليلية وصفية تعتمد الاختبارات الإحصائية القادرة على الفصل في دلالة المعطيات الإحصائية المستمدة من الواقع الميداني للظاهرة المدروسة. وتتمثل خطوات هذا المنهج كما يعلنها ديوبولد فان دالين في فحص الموقف ، ومن ثم تحديد المشكلة، ووضع الفروض، واختيار أساليب جمع البيانات وإعدادها، وتقنين أساليب جمع البيانات، وأخيراً وصف النتائج وتحليلها وتفسيرها(فان دالين 1996: 292-293).

أداة الدراسة:

صُممت استبانة موجهة إلى طلبة الصف الرابع الثانوي. وقد تضمنت صفحة البيانات الشخصية تغطية واضحة لمتغيرات الجنس، والجنسية، والعمر، والتخصص العلمي، ونوعية المدرسة، والمحافظة، والحالة الاجتماعية للطالب، والمستوى التعليمي للأبوين، ومهنتهم. وهذه المتغيرات تمثل المتغيرات المستقلة للدراسة.

وقد تضمنت الأداة مقياساً للاتجاهات الديمقراطية مكوناً من 26 بنداً موزعة على ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: اختص بالتفاعل الديمقراطي بين الطلبة والمدرسين وتضمن 12 عبارة.

المحور الثاني: عُني بحقوق الإنسان، والدستور الكويتي وتضمن 9 عبارات.

المحور الثالث: وتناول القيم الديمقراطية في 5 عبارات.

وقد حُسب الصدق الخارجي للاستبانة وفقاً لآراء عدد من المحكمين وملاحظاتهم إذ طلب من السادة المحكمين تقديم ملاحظاتهم، واقتراحاتهم، ومن ثم أعيد بناء الاستبانة وفقاً لهذه الملاحظات وعلى أساس المقترحات الجديدة.

وفيما بعد تم حساب صدق المضمون أو صدق المحتوى Content Validity وفقاً لمصفوفة الارتباط، والاتساق الداخلي للفقرات. وقد بينت مصفوفة الارتباط الخاصة بالأداة أن الارتباط بين مختلف العبارات دال بصورة كاملة 100% في مستوى 0.01. وهذه النتيجة تدل على درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لجوانب المقياس.

تم حساب معامل الثبات وفقاً لمعادلة كرونباخ الفا Gronbach Alpha لحساب الثبات، وتعد هذه الطريقة هي الأفضل، والأكثر شيوعاً في حساب الثبات. ويعرف معامل الثبات: ألفا = ن/(ن1) (1 مجع 2 ر / ع 2 ن). وقد بلغت نسبة ألفا كرونباخ 0.614 وهي نسبة ثبات عالية. وتم حساب معامل الترابط بين النصفين حيث بينت النتائج أن الترابط بين النصفين المقياس بلغ 0.584 وهذه النتيجة تشير إلى معامل ثبات عال ومناسب.

ومن أجل حساب الاتساق الداخلي بين المحاور الثلاثة تم حساب معامل الترابط بين هذه المحاور وفقاً لمعادلة بيرسون ووزعت نتائج هذا الترابط في الجدول (1-1).

الجدول (1-1)

الاتساق الداخلي بين المحاور الثلاثة للمقياس: مصفوفة الترابط وفقاً لمعادلة بيرسون

	المحور التفاعلي	المحور التفاعلي	المحور التفاعلي	مجموع المحاور
المحور التفاعلي	1			
المحور الحقوق	.350(**)	1		
المحور الديمقراطي	.428(**)	.511(**)	1	
مجموع المحاور	.844(**)	.748(**)	.738(**)	1

ويتضح عبر الجدول (1-1) أن الترابط شامل وكلي بين مختلف المحاور وبين هـذه المحاور، والمقياس في شموله كما يتضح عبر مصفوفة الترابط أن هذا التـرابط دال في مستوى 0,01 في مختلف مستويات المصفوفة وهذا يدل على مصداقية عالية فـي جوانب المقياس.

الإجراءات الإحصائية:

تم جمع بيانات الدراسة عبر استبانة جرى تحكيمها، واختبار صدقها، وثباتها. واعتُمد على فريق بحث مدرب لغرض تعبئة الاستبانة، واختيار العينة، ومتابعة جمع البيانات خلال العام الدراسي 2004-2005. ثم فرغت الاستبانة على الحاسب عبر المجموعة الإحصائية Statistical Package of social science التي يرمز لها بالبادئات المعروفـة SPSS For Windows. وقد استخدمت النسخة الثالثة عشرة من هـذا البرنـامج فـي معالجة بيانات ومعطيات الدراسة. وتمّ تفريغ الاستبانات بوساطة مدخلين مدربين لهذه الغاية. وخلال عملية التفريغ طبعاً استبعدت الاستبانات التي لـم تـستوفِ الـشروط المطلوبة للعمل. واستُخرجت البيانات وعُولجت إحصائياً عبر هـذا البرنـامج. وقـد استخدمت المعادلات الإحصائية التالية:

1- اختبار ألفا كرونباخ لتحديد صدق الأداة وثباتها Reliability Statistics Cronbach's Alpha

2- مصفوفات الترابط وفقاً لمعادلة بيرسون Pearson Correlation.

3- الاختبار التائي لختبار ستيودنت لدلالة الفروق الإحصائية لعينتين مرتبطتين T- Test.

4- اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA.

5- المتوسطات الحسابية Mean والانحرافات المعيارية Std. Deviation

عينة الدراسة:

يمثل طلبة الصف الرابع الثانوي المجتمع الإحصائي للعينة المدروسة. وقد وقع الاختيار على هذه الفئة الطلابية لأن الطلبة في هذه المرحلة يمثلون قمة الهرم التعليمي، ويعكسون جملة التأثيرات التي تركها النظام التعليمي في وعيهم، وفي أنظمتهم الإدراكية. وهم بالتالي يمثلون إلى حد كبير مخرجات نظام التعليم ما قبل الجامعي، وهم إلى هذا يشكلون في الوقت نفسه الشريحة الطلابية التي تتأهب للالتحاق بالتعليم الجامعي. ومن هنا تكمن أهمية اختيار هذه العينة بخصائصها التربوية والاجتماعية (السوسيولوجية).

وقد بلغ مجتمع الدراسة (مجموع عدد طلبة الصف الرابع الثانوي) 14617 طالباً وطالبة في مدارس التعليم العام، والخاص في دولة الكويت. وسحبت العينة بنسبة 6% من المجتمع الأصلي لتكون عينة عشوائية عنقودية شملت المناطق التعليمية في دولة الكويت.

ومن أجل بناء عامل الثقة في طبيعة العينة ومدى قدرتها على التمثيل تعمدنا سحب عينة كبيرة من الطلبة لأن مثل هذه العينة الكبيرة تعكس إلى حدّ كبير خصائص المجتمع المدروس. وعلى هذا الأساس تم توزيع ألف استبانة على طلبة الصف الرابع الثانوي في مدارس المناطق التعليمية بالكويت. وبعد جمع الاستبانات اصطُفيت 883 استبانة صالحة للتفريغ. وبلغت نسبة الذكور في هذه العينة 53.3% مقابل 46.7% للإناث والجدول رقم (1) يقدم صورة لتوزع أفراد العينة وفقاً للاختصاص، والجنس. ويتضح من هذا الجدول وجود 44.3% من طلبة الاختصاص العلمي مقابل 55.7% للاختصاصات الأدبية.

جدول رقم (1-2)

توزع أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة

المتغيرات		العدد	%
الجنس	**ذكور**	471	53.3
	إناث	412	46.7
	مجموع	883	100.0
الاختصاص العلمي	**علمي**	369	44.3
	أدبي	464	55.7
	مجموع	833	100.0
نوع المدرسة	**حكومية**	753	85.3
	خاصة عربية	93	10.5
	خاصة أجنبية	37	4.2
	مجموع	883	100.0
الجنسية	**كويتى**	738	87.3
	خليجى	19	2.2
	عربي	88	10.4
	مجموع	845	100.0
المحافظة	**الكويت العاصمة**	176	19.9
	حولي	360	40.8
	الفروانية	131	14.8
	الجهراء	58	6.6
	الأحمدي	158	17.9
	مجموع	883	100.0

نتائج الدراسة:

محور التعامل الديمقراطي في المدرسة:

يعد التعامل الديمقراطي أحد أهم الصيغ الحضارية للمدرسة الحرة المعاصرة. ويشكل الركن الأساسي من أركان الحياة الديمقراطية في المدرسة الحديثة. فقد بينت الدراسات والبحوث في أغلبها أن التفاعل الديمقراطي في المدرسة يجسد ويرمز إلى الجانب الواقعي في الحياة الديمقراطية للمدرسة والمؤسسات التربوية. فالتفاعل الديمقراطي

يؤدي إلى توليد الحياة الديمقراطية، وتأصيل القيم الديمقراطية في وجدان الطلبة وفي عقولهم.

ومن أجل الكشف عن أبعاد التعامل الديمقراطي بين الطلبة والمدرسين تضمنت أداة الدراسة محورا للتعامل الديمقراطي. تضمن اثني عشر بندا كاشفا لطبيعة التفاعل الديمقراطي في المدرسة الكويتية. ومن أجل الكشف عن الاتساق الداخلي لبنود هذا المحور حُسب معامل الترابط بين بنود هذا المحور، ووزِّعت نتائج هذا الترابط كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

الاتساق الداخلي بين بنود المحور الأول للتعامل الديمقراطي بين الطلبة والمعلمين

مصفوفة الترابط بين بنود المحور وفقاً لمعادلة بيرسون.

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
1	1										
2	.218(**)	1									
3	.272(**)	.588(**)	1								
4	.219(**)	.362(**)	.162(**)	1							
5	.219(**)	.362(**)	.414(**)	.163(**)	1						
6	.224(**)	.430(**)	.488(**)	.197(**)	.442(**)	1					
7	.121(**)	.118(**)	.219(**)	.237(**)	.121(**)	.157(**)	1				
8	.053	.142(**)	.170(**)	.162(**)	.149(**)	.184(**)	.226(**)	1			
9	.213(**)	.340(**)	.472(**)	.219(**)	.327(**)	.426(**)	.254(**)	.176(**)	1		
10	.135(**)	.180(**)	.218(**)	.223(**)	.179(**)	.204(**)	.256(**)	.283(**)	.193(**)	1	
11	.019	.036	.060	.115(**)	.112(**)	.039	.118(**)	.122(**)	.074(*)	.149(**)	1
12	.077(*)	.003	.020	.048	.011	.028	.088(**)	.091(**)	.043	.066	.105(**)

يظهر الجدول رقم (2) وجود علاقات ترابط قوية دالة بين عبارات المحور الأول وبنوده. ويبين الجدول نفسه أن نسبة الترابط بين بنود هذا المحور تغطي 82.4% من مساحة المربعات البالغة 72 مربعاً. ويتضح أيضاً أن العلاقات دالة في مستوى 0.01

وهي أعلى دلالة إحصائية ممكنة. وهذا يعني وجود درجة عالية من الصدق والثبات في معطيات بنود هذا المحور. وهذا يعني أيضاً أن هذا المحور قادر على قياس التعامل الديمقراطي بدرجة عالية من الفعالية والثقة.

وتبين الصورة العامة للنتائج كما في الجدول رقم (3) **أن التفاعل التربوي الديمقراطي في أدنى مستوياته في المدرسة كما يعلن الطلبة أفراد العينة**. وباستثناء البند الأول الذي يعلن فيه 60.5 % من الطلبة أفراد العينة أنهم يستطيعون التعبير عن رأيهم في المدرسة، فإن بنود هذا المحور تدل على وتيرة تفاعل ديمقراطية ضعيفة، ومحدودة جداً. فالمدرسون لا يتقبلون الآراء المعارضة لآرائهم كما يعلن 46.9% من أفراد العينة. والمعلمون يحترمون آراء الطلبة بنسبة ضعيفة بلغت 49.1%؛ والطلبة يعلنون أنهم يعانون الظلم في المدرسة بنسبة 62%؛ فالطالب لا يستطيع التعبير عن رأيه بسهولة في قاعة الدرس 58.6%؛ وهناك نسبة متدنية من المعلمين الذين يشجعون على المناقشة والحوار في الصف 52.3%؛ والمدرسون يعاملون الطلبة بترفع وكبرياء بنسبة 43.6%؛ ونسبة الطلبة الذين أعلنوا بأن مدرسيهم يعاملونهم بحب وإخاء لم تتجاوز 53.9%؛ ويعلن 59.7% منهم بأن المعلمين يفرضون الحفظ الصم على الطلبة؛ والخطر الكبير يتمثل فيما يعلنه الطلبة عن مدى تقبل معلميهم للوساطة والمحسوبية في تعاملهم حيث بلغت النسبة المئوية للموافقين على هذا البند 61.3%. وبصورة عامة يعلن 45% من الطلبة أن المدرسة تعزز لديهم مشاعر الخنوع والخضوع. وهذه النتائج التي بسطناها في الجدول رقم (3) تبين أن التفاعل الديمقراطي بين المعلمين والطلبة في أدنى مستوياته ولاسيما عندما نأخذ بعين الاعتبار أننا ندرس واقع التعليم في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الجدول رقم (3)

نتائج المحور الأول: التعامل الديمقراطي في المدرسة

رقم البند	بنود المحور		موافق	محايد	معارض	مجموع	كا2
81	يستطيع الطالب أن يعبر عن رأيه في المدرسة	عدد	530	43	303	876	.085
		%	60.5	4.9	34.6	100	
283	يتقبل المدرسون الآراء والأفكار المعارضة لآرائهم	عدد	359	98	404	861	.419
		%	41.7	11.4	46.9	100	
293	يحترم المدرسون آراء الطلبة ويقدرونها	عدد	427	71	372	870	.444
		%	49.1	8.2	42.8	100	
304	يعاني الطلبة الظلم في المدرسة	عدد	549	89	237	875	.050
		%	62.7	10.2	27.1	100	
315	يستطيع الطالب أن يبدي رأيه المعارض في قاعة الدرس بسهولة	عدد	367	76	419	862	.512
		%	42.6	8.8	48.6	100	
336	يشجع المدرسون الحوار والمناقشة بين الطلبة	عدد	456	86	330	872	.688
		%	52.3	9.9	37.8	100	
357	يعامل المدرسون طلابهم بترفع وكبرياء	عدد	379	146	345	870	.018
		%	43.6	16.8	39.7	100	
378	يفرض المدرسون على طلابهم الحفظ الصم للدروس	عدد	512	78	278	868	.009
		%	59.0	9.0	32.0	100.	
389	يعامل المدرسون طلابهم على مبدأ المحبة والإخاء	عدد	465	124	273	862	.248
		%	53.9	14.4	31.7	100	
4010	يفرض المدرسون رأيهم على الطلبة	عدد	521	116	236	873	.062
		%	59.7	13.3	27.0	100	
2211	يتقبل المدرسون مبدأ الواسطة والمحسوبية في تعاملهم مع طلابهم	عدد	533	112	224	870	.223
		%	61.3	12.9	25.7	100	
2412	تعزز المدرسة مشاعر الخنوع والخضوع عند الطلبة	عدد	392	184	296	872	.179
		%	45.0	21.1	33.9	100	

قراءة إجمالية لمعطيات المحور الأول: التفاعل الديمقراطي.

ويتضح من الجدول رقم (5) انخفاض وتيرة التفاعل الديمقراطي بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية إذ بلغ المتوسط العام 33.6. فالمتوسط المثالي النظري الأعلى والممكن يصل إلى 60 حيث (بلغ عدد البنود 12 بنداً وعندما نفترض أن أفراد العينة يعطون الدرجة الأعلى في سلم ليكيرت (موافق جدا) فإن هذه الدرجة تحسب بخمس نقاط. وفي مجموع بنود المحور البالغة 12 بنداً تكون النتيجة هي 5×12= 60 نقطة وهي المتوسط العام الأعلى الممكن، ويقابله المتوسط الأدنى وهو (1×12=12) وبالتالي فإن النقطة الصفرية هنا على سلم ليكيرت تمثل (12) وهذا يعني واقعياً أن المتوسط الواقعي لإجابات أفراد العينة يقع في المسافة الفاصلة ما بين 12 نقطة و 60 وعندما نفترض أن المتوسط الأدنى 12= 0 أي بداية السلم فإن المتوسط الأعلى الممكن يمثل 60 12= 48. وهذا يعني أن السلم يكون من 0 إلى 48 في حالة المحور الأول. وهذا يعني أن متوسط إجابات أفراد العينة على هذا المحور = 33.6 12.= 21.6. ويمكن أن نقيس نسبة هذا المتوسط الواقعي بالمتوسط الأعلى الممكن وهو 48 في حالتنا هذه وبناء على ذلك فإن 48 21.6 = 26.4 نقطة. ويمكن حساب النسبة المئوية للتفاعل الديمقراطي على الشكل التالي: 21.6*48/100= 45% وهذا يعني أن درجة التفاعل التربوي الديمقراطي تساوي هنا في هذه الحالة 45% وهي نسبة ضئيلة ومحدودة، وتدل على تفاعل ديمقراطي في مستويات دنيا.

وتشير نتائج كا2 مربع إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في البندين السابع والثامن وتعود هذه الفروق إلى تفاعل تربوي إيجابي أكبر عند الذكور بالمقارنة مع الإناث وهذا يعني أن الذكور أكثر تكيفاً وتفاعلاً في المدرسة من الإناث في البندين المذكورين.

تأثير متغيرات الدراسة:

سنعمل في هذا المستوى على كشف دلالة الفروق الإحصائية بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الجنس، والجنسية، والتخصص العلمي، ونوع المدرسة، والمحافظة التي توجد فيها المدرسة، والمحافظة السكنية والمستوى التعليمي للأبوين.

تأثير متغير الجنس:

سبقت الإشارة إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين في البندين السابع والثامن وفُسِّرت الفروق لصالح موقف تفاعلي إيجابي لصالح الذكور. وفي هذا المستوى سنعمل على قياس دلالة الفروق الإحصائية في المستوى الكلي للمحور بعد أن قمنا بتصحيح سلم الاتجاه الخماسي في البنود التي تحتاج إلى تصحيح أي قلب القيم بحيث أعطي لمستوى موافق جدا قيمة (1) بدلا من (5) وللمستوى الثاني موافق قيمة (2) بدلا من أربعة وهكذا دواليك حتى المستوى الأخير وهو معارض جدا حيث أعطي قيمة (5) بدلا من (1) وهذا التصحيح يأتي في اتجاه إيجابي للتفاعل الديمقراطي. وهذا يعني أنه كلما ارتفعت القيمة دلّ ذلك على وجود تفاعل ديمقراطي أكبر. والبنود التي تمّ تصحيحها هي: الرابع والسابع والثامن والعاشر والثاني عشر.

ومن أجل اختبار فرضية الفروق الصفرية القائمة بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس قمنا بإجراء اختبار ستيودنت T-test لإجابات أفراد العينة لجملة النقاط التي سجلوها على مجموع بنود المحور الأول. وتم بناء الجدول رقم (4) الذي يتضمن معطيات تحليل الاختبار التائي.

الجدول رقم (4)

القيمة التائية T-Test لإجابات أفراد العينة حول المحور الأول (التفاعل الديمقراطي في المدرسة) وفقاً لمتغير الجنس

		عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	الدلالة
متغير الجنس	ذكور	471	34.4246	8.57248	2.819	881	.005
	إناث	412	32.6699	9.92712			

ويتضح من معطيات الجدول رقم (4) وجود فروق دالة إحصائياً وفقاً لمتغير الجنس. وبالعودة إلى متوسطات إجابات الطلبة عن مجمل بنود المحور تبين أن هذه الفروق تعود لتفاعل ديمقراطي إيجابي أكبر عند الذكور بالمقارنة مع الإناث: إذ بلغ متوسط إجابات الذكور كما هو مبين في الجدول رقم (5) 34.42 وهو أعلى من نظيره عند الإناث 32.66.

تأثير متغير نوع المدرسة:

يبين تحليل التباين الأحادي الاتجاه في الجدول رقم (5) وجود فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد العينة على بنود المحور الأول وفقاً لمتغير نوع المدرسة من حيث هي حكومية أو خاصة. إذ بلغت قيمة تحليل التباين (ف) 19.044، وهي أكبر من قيمتها الجدولية لدرجتي حرية وهي بالتالي دالة في مستوى 0.00. وهذا يعني أن الفروق بين أفراد العينة في إجاباتهم عن بنود المحور الأول دالة معنوياً وجوهرياً وفقاً لمتغير نوع المدرسة من حيث كونها: خاصة أو حكومية.

الجدول رقم (5)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول المحور الأول (التفاعل الديمقراطي في المدرسة) وفقاً لمتغير نوع المدرسة (حكومية خاصة)

اتجاه التباين	مجموع المربعات	د.الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3141.238	2	1570.619	19.044	.000
داخل المجموعات	72577.611	880	82.475		
المجموع	75718.849	882			

ومن أجل تفسير طبيعة هذه الدلالة واتجاهها تم بناء الجدول رقم (7) الذي يتضمن المتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن المحور الأول وفقاً لمتغير نوع المدرسة.

الجدول رقم (6)

متوسطات إجابات أفراد العينة عن بنود المحور الأول وفقاً لمتغير نوع المدرسة

نوع المدرسة	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري
مدارس حكومية	32.8340	753	9.31356
مدارس عربية خاصة	38.6129	93	8.38092
مدارس أجنبية خاصة	36.7297	37	4.95899
مجموع	33.6059	883	9.26548

ويتضح من الجدول رقم (7) أن التفاعل التربوي يبلغ أشده في المدارس العربية الخاصة حيث بلغ متوسط التفاعل 38.6 يليه المتوسط في المدارس الأجنبية الخاصة حيث بلغ هذا المتوسط 36.7 وتأتي المدارس الحكومية في المرتبة الخاصة حيث بلغ المتوسط 32.8. وهذا يعني أن التفاعل الديمقراطي في المدارس الحكومية في أدنى مستوياته بالمقارنة مع ما هو عليه في المدارس الخاصة العربية والأجنبية على حد سواء.

متغير الجنسية:

ويبين اختبار تحليل التباين (الجدول رقم 7) وجود فروق دالة إحصائياً بين إجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنسية: إذ بلغت قيمة تحليل التباين Anova 5.824 وهي أعلى من قيمتها الجدولية ودلالتها مقارنة بمستوى 0.003.

الجدول رقم (7)

القيمة الفائية تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول المحور الأول (التفاعل الديمقراطي في المدرسة) وفقاً لمتغير الجنسية

اتجاه التباين	مجموع المربعات	د.الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	994.410	2	497.205	5.824	.003
داخل المجموعات	71884.170	842	85.373		
المجموع	72878.580	844			

ومن أجل الكشف عن اتجاه هذا التباين الإحصائي تم رصد المتوسطات والانحرافات المعيارية في الجدول رقم (8). الذي يوضح أن الطلبة العرب غير الكويتيين أكثر تفاعلاً مع الحياة الديمقراطية بالمقارنة مع غيرهم من الطلبة الكويتيين والخليجيين. وهذا يعود برأينا إلى أن الطلبة العرب ينحدرون في الأغلب الأعم من أبناء المثقفين، والأطر العليا الذين يشغلون مهام علمية، وثقافية في المجتمع الكويتي. وما يضيء هذا الجانب أن الطلبة العرب في الكويت لا يسمح لهم بالانتساب إلى المدارس الحكومية إلا إذا كان آباؤهم من الموظفين في الدولة ممن يمثلون الأطر العليا والمتوسطة في عمل الدولة.

الجدول رقم (8)

متوسطات إجابات أفراد العينة عن بنود المحور الأول وفقاً لمتغير الجنسية

لجنسية	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري
كويتي	33.0772	738	9.13539
خليجي	32.9474	19	9.66939
عربي	36.6250	88	9.99691
مجموع	33.4438	845	9.29242

تأثير متغيري المحافظة والاختصاص العلمي:

يكشف تحليل التباين أحادي الاتجاه عن غياب الفروق الإحصائية الدالة وفقاً لمتغيري الاختصاص العلمي، والمحافظة التي توجد فيها المدرسة: إذ بلغت قيمة (ف) كما هو مبين في الجدول رقم (9) 0.879 لمتغير الاختصاص العلمي (أدبي علمي)، وبلغت هذه القيمة 0.184 لمتغير المحافظة. وهذا يعني أن الفروق الملاحظة غير دالة ولا تأثير لمتغيري الاختصاص العلمي والمحافظة في إجابات الطلبة أو في موقف الطلبة من التفاعل الديمقراطي في المدرسة الكويتية.

الجدول رقم (9)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول المحور الأول (التفاعل الديمقراطي) لمتغيري الاختصاص العلمي والمحافظة

المتغير	اتجاه التباين	مجموع المربعات	د.الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الاختصاص العلمي (أدبي علمي)	بين المجموعات	2.012	1	2.012	.023	.879
	داخل المجموعات	71893.045	831	86.514		
المحافظة	بين المجموعات	582.259	4	145.565	1.701	.148
	داخل المجموعات	75136.591	878	85.577		

رؤية إجمالية لمحور التفاعل الديمقراطي:

بينت المعالجة الإحصائية تدني مستوى التعامل الديمقراطي في المدرسة الكويتية من منظور الطلبة في مختلف بنود المحور البالغة اثني عشر بنداً وفي مجموع بنود المحور. وبالتعبير الإحصائي فإن درجة التعامل الديمقراطي بلغت 45% من سلم التعامل المثالي الممكن وهي نسبة ضعيفة جداً لمدرسة حديثة تمارس فعالياتها في القرن الحادي والعشرين.

وقد بينت المعالجة الإحصائية وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس والجنسية، ونوع المدرسة: فقد أبدى الذكور نظرة أكثر إيجابية إلى التفاعل الديمقراطي من الإناث؛ وأبدى الطلبة العرب هذه الرؤية الإيجابية بالمقارنة مع أقرانهم الكويتيين والخليجيين، وكانت مظاهر التفاعل الديمقراطي في المدارس العربية الخاصة أكثر حضوراً منها في كل من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة الأجنبية. وقد بينت هذه النتائج لاحقاً عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة وفقاً لمتغير المحافظة ومتغير الاختصاص العلمي في المدرسة.

نتائج المحور الثاني حقوق الإنسان:

تشكل حقوق الإنسان مضمون التربية الديمقراطية وغايتها. فحقوق الإنسان بما تنطوي عليه من قيم إنسانية واجتماعية تشكل المنطلق الأساسي لعملية التفاعل التربوي الديمقراطي في المدرسة والمؤسسات التربوية. وفي هذا السياق لا يمكن الحديث عن مدرسة ديمقراطية في غياب التربية على حقوق الإنسان التي تشكل جوهر كل تربية ديمقراطية حقيقية.

ومن أجل الكشف عن مدى عناية المدرسة الكويتية بحقوق الإنسان ومدى وعي الطلبة بمضامين هذه الحقوق ومواثيقها، خُصِّص المحور الثاني لهذه الغاية. وقد تضمن هذا المحور تسعة بنود كاشفة لمدى حضور حقوق الإنسان في التعليم، والممارسة التربوية للمدرسة الثانوية في الكويت.

ومن أجل الكشف عن تناغم عبارات هذا المحور، وتناسقها، وصدقها، واتساقها الداخلي حُسِبَت مصفوفة الترابط بين مختلف عبارات هذا المحور وتم عرضها وتصنيفها في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

الاتساق الداخلي بين بنود المحور الثاني لحقوق الإنسان معامل الترابط بين بنود المحور وفقاً لمعادلة بيرسون

بنود	1	2	3	4	5	6	7	8
1	1							
2	.092(**)	1						
3	.062	.203(**)	1					
4	.125(**)	.258(**)	.352(**)	1				
5	.026	.119(**)	.122(**)	.051	1			
6	.059	.149(**)	.293(**)	.399(**)	.099(**)	1		
7	.108(**)	.165(**)	.220(**)	.216(**)	.126(**)	.341(**)	1	
8	.062	.098(**)	.161(**)	.163(**)	.111(**)	.228(**)	.371(**)	1
9	.294(**)	.145(**)	.091(**)	.145(**)	.002	.064	.169(**)	.109(**)

يبين الجدول رقم (10) وجود ترابط مميز جداً بين مختلف فقرات بنود المحور الثاني: إذ بلغ عدد مربعات الترابط 32 مربعاً وفي هذه المساحة توجد 6 مربعات غير مترابطة أي بنسبة 15%. وهذا يعني أن الترابط يشمل 85% من مساحة المربعات في الجدول.

ويلاحظ من الجدول (11) أن 4 مربعات من المربعات غير المترابطة تعود إلى البند رقم (1) ونصه: أجهل حقوق الإنسان، ولا أعرف عنها شيئاً. وهذا يعني أن الترابط سيغطي 92% عندما نسقط من اعتبارنا البند رقم (1). وسنبقي على البند رقم (1) للنظر في دلالته ولن نحتسبه من مجموع مفردات هذا المحور لأنه كما بينت الدلالة الإحصائية بند مفارق للمجموعة التي ينتمي إليها.

وباختصار فإن مصداقية هذا المحور عالية جدا وتشمل 92% من الترابط الدال بمستوى دلالة 0.01. وهذا الاتساق يجعلنا أكثر ثقة بالنتائج التي أسفر عنها هذا المحور فيما يتعلق بوضعية حقوق الإنسان في المدرسة الثانوية عبر آراء وانطباعات طلبة الصف الرابع الثانوي.

معاينة لنتائج المحور الثاني: حقوق الإنسان.

يقتضي منهجنا تقديم صورة شاملة لمختلف النتائج التي أسفرت عنها بيانات الأداة في كل محور من محاور الدراسة. وهذا يعطي للناظر في هذه النتائج صورة جزئية واضحة لكل بند من بنود المحور. ثم ننتقل بعدها لتقديم المحور في صورته الواحدة بعد دمج قيم العبارات في كينونة واحدة.

ومن أجل تقديم هذه الصورة الجزئية العامة لبنود المحور الثاني تمّ بناء الجدول رقم (11) الذي يتضمن وصفا نوعيا لكل بند من بنود المحور المعني.

الجدول رقم (11)

نتائج بنود المحور الثاني: حقوق الإنسان

رقم البند	بنود المحور		موافق	محايد	معارض	مجموع	كا2
1	أجهل حقوق الإنسان ولا أعرف عنها شيئا		207	139	513	859	.000
		%	24.1%	16.2%	59.7%	100.0%	
2	اطلعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المدرسة		154	665	**0**	819	.001
		%	18.8%	81.2%	**0**	100.0%	
3	سبق لي أن قرأت عن وثائق حقوق الإنسان في المدرسة		256	201	413	870	.101
		%	29.4%	23.1%	47.5%	100.0%	
4	اطلعت على المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الطفل في المدرسة		227	244	393	864	.007
		%	26.3%	28.2%	45.5%	100.0%	
5	تنطوي بعض مقرراتنا على مبادئ حقوق الإنسان		436	192	233	861	.661
		%	50.6%	22.3%	27.0%	100.0%	
6	قرأت عن حقوق الأطفال في المدرسة		230	268	371	869	.385
		%	26.5%	30.8%	42.7%	100.0%	
7	قرأت عن الدستور الكويتي في المدرسة		449	178	254	881	.023
		%	51.0%	20.2%	28.8%	100.0%	
8	توجد مبادئ الدستور الكويتي في النصوص والكتب المدرسية		460	157	249	866	.002
		%	53.1%	18.1%	28.8%	100.0%	
9	لا أعرف شيئا عن دستور دولة الكويت		221	247	398	866	.011
		%	25.5%	28.5%	46.0%	100.0%	

يبين الجدول رقم (11) في البند الأول من المحور أن 24.1% من الطلبة أفراد العينة يجهلون حقوق الإنسان، ولا يعرفون عنها شيئا. وهذا يدل في نهاية الأمر على إخفاق المدرسة، والمؤسسات التربوية الأخرى في أداء مهمتها الإنسانية، وتكوين الوعي

الحقوقي عند أفراد المجتمع ولاسيما عند الطلبة منهم. وهذه النسبة التي تمثل ربع العينة نسبة خطيرة جدا في بنية وتكوين الوعي الديمقراطي في المدرسة.

وفي البند الثاني يبدي 18.8% أنهم اطلعوا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا يدل أيضاً على أن وضعية الوعي الحقوقي في مستوياته الدنيا إذا عرفنا بأن أغلب البلدان تدرس اليوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي البند الثالث يعلن 29.4% من أفراد العينة أنه سبق لهم الاطلاع على وثائق حقوق الإنسان في المدرسة وهي نسبة متدنية أيضاً.

وفي البند الرابع يعلن 26,3% أنهم اطلعوا على مواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الطفل في المدرسة وهي نسبة متدنية أيضاً. وتتحسن هذه النسبة في البند الخامس حيث يعلن 50.6% أن بعض المقررات المدرسية تنطوي على مبادئ حقوق الإنسان. وتتراوح النسب المنخفضة في البند السادس حيث يعلن 26.5% بأنهم قرؤوا عن حقوق الأطفال في المدرسة، وفي البند السابع أيضاً يعلن 51% من أفراد العينة أنهم اطلعوا على الدستور الكويتي في المدرسة. وعلى التوالي يعلن 53% من أفراد العينة في البند الثامن أن مبادئ الدستور الكويتي توجد في المدرسة. وفي البند التاسع والأخير 25.5% أنهم لا يعرفون شيئاً عن دستور دولة الكويت. ودستور الكويت يتضمن في ثناياه أغلب مضامين حقوق الإنسان.

وفي هذا المحور يمكن الاستدلال على تدني كبير في مستوى تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية، وأن هذه الوضعية تأخذ طابعاً غير مرغوب فيه يتمثل في جهل نسبي، لكنه جوهري، وخطير في مستوى وعي الطلبة بحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية حتى إن هذا الجهل ينسحب على الدستور الكويتي وهو أمر في مستوى الغرابة إذا علمنا أننا في دولة ديمقراطية يوجهها دستور ديمقراطي.

رؤية إجمالية لبنود محور حقوق الإنسان:

يقتضي منهجنا أن نبحث بداية في تفاصيل البنود المتضمنة في المحور لأن كل بند من بنوده يحمل دلالة هامة قد تخفى معالمها في طيات الرؤية الواحدة لبنود المحور مجتمعة. وفي الخطوة الثانية يقتضي هذا المنهج أن نقدم صورة كلية لمجموع البنود بعد حساب أوزانها الخماسية ودمجها بعد تصحيح اتجاهاتها.

والقراءة الإجمالية لبنود المحور تستند إلى مبدأ حساب متوسطات الأوزان المعطاة لكل بند (من 1-5) ولأن لدينا تسعة بنود فإن المتوسط الأعلى الممكن هو: عدد البنود (9)×القيمة الأعلى وهي (5) والناتج هو = 45. والمتوسط الأدنى = 9 بنود x القيمة (1) = 9. وهذا يعني أن القيمة الحقيقية الممكنة على السلم الهندسي هي: 459= 36. وهذا الرقم يمكننا من حساب النسبة المئوية لأوزان المتوسطات وفقاً لسلم يبدأ من الصفر حتى الرقم 36. وبالنتيجة فإن المتوسط القياسي الهندسي المعتمد في هذه الحالة هو 36.

ومن خلال هذه المنهجية يمكن القول: إن متوسط إجابات الطلبة على هذا المحور بلغ 27.52 وهذا يعادل 61% من المتوسط الحسابي الأعلى الممكن 45 نقطة. وفيما لو أخذنا الحساب الهندسي فإن هذه النسبة تبلغ (27.529) /36*100 = 51.44% وهذا يعني أن هذا المتوسط الموازي لإجابات الطلبة على هذا المحور يبلغ نسبة 51.4% على خط اتجاه مستقيم يبدأ من الصفر حتى 100. وهذا يعني أن تعليم حقوق الإنسان في المدرسة يصل إلى 51.4 % من التعليم الممكن، والمطلوب. وبعبارة أخرى يمكن القول: إن تعليم حقوق الإنسان في المدرسة في منطقة الوسط من خط اتجاهات الطلبة نحو هذه المسألة، ولم يتجاوز الحدود المطلوبة لمثل هذا التعليم في هذه المرحلة.

تأثير متغير الجنس:

يبين الجدول رقم (12) وجود فروق دالة بين الجنسين في متوسطات المحور الثاني لحقوق الإنسان. إذ بلغت قيمة تحليل التباين 5.64 وهي أعلى من قيمتها الجدولية المكافئة لدرجات الحرية المبينة في الجدول (12). ويتضح أن هذه القيمة دالة في مستوى 0.017. وهذا يعني أن متغير الجنس أثر جوهرياً في إجابات الطلبة أفراد العينة على مجمل المحور.

الجدول رقم (12)

القيمة التائية T-Test لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني (حقوق الإنسان) وفقاً لمتغير الجنس

		عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	الدلالة
متغير الجنس	ذكور	471	27.0531	6.41933	2.381	873.164	.017
	إناث	412	28.0631	6.17159			

ومن أجل تفسير طبيعة هذا التباين الإحصائي يبين الجدول 12 أن الفروق الإحصائية في متوسطات أفراد العينة على المحور الثاني وفقاً لمتغير الجنس تعود إلى موقف أكثر إيجابية للإناث من بنود المحور، وذلك بالقياس إلى الذكور: إذ بلغ متوسط الإناث 28.06 مقابل 27.05. وهذا يعني أن الإناث يعتقدن بأن المدرسة الكويتية تعلم حقوق الإنسان أكثر من الذكور. وبعبارة أخرى فإن الإناث يجدن الفعاليات الحقوقية حاضرة في المدرسة بدرجة أكبر مما يجدها الذكور. وقد يعود هذا التباين إلى اهتمام أكبر من الإناث بحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية التي تضمنتها. ولعل هذا يعود إلى نظرة المجتمع للمرأة إذ يضعها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل وهذا يجعلها تبحث عن فرصة لتحسين مستواها الاجتماعي .

تأثير متغير نوع المدرسة:

تبين نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه في الجدول (13) وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة وفقاً لمتغير نوع المدرسة من حيث كونها حكومية أو خاصة، عربية أو أجنبية. وقد بلغت قيمة "ف" 17.998 وهي دالة في مستوى 0.000. وهذا يعني أن تعليم الديمقراطية يختلف جوهرياً بين المدارس وفقاً لمتغير نوع المدرسة من حيث كونها حكومية أو خاصة، عربية أو خاصة أجنبية.

الجدول رقم (13)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني (حقوق الإنسان) وفقاً لمتغير نوع المدرسة (حكومية أو خاصة)

اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1385.041	2	692.521	17.998	.000
داخل المجموعات	33861.185	880	38.479		
المجموع	35246.227	882			

ولتفسير طبيعة هذه الفروق الإحصائية ذات الدلالة تمّ بناء الجدول رقم (14) الذي تتوزع فيه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. ومن بيانات هذا الجدول يتضح أن متوسط المدارس الأجنبية الخاصة أعلى من متوسط المدارس الحكومية والعربية الخاصة: إذ بلغ هذا المتوسط حدّه الأعلى 31.45 للمدارس الأجنبية وبلغ حدّه الأدنى 27.0133 للمدارس الحكومية، وأخذ متوسط المدارس العربية الخاصة مكانه بين الطرفين مسجلاً 30.09 نقطة. والفروق الإحصائية المسجلة هنا لصالح تعليم حقوق الإنسان في المدارس الأجنبية الخاصة تليها المدارس العربية الخاصة ثم تأتي المدارس الحكومية في نهاية السلم. ومن خلال هذه النتيجة الإحصائية يتوجب علينا القول بأن المدارس الخاصة تعنى بحقوق الإنسان بدرجة أكبر من المدارس الحكومية.

الجدول رقم (14)

متوسطات إجابات أفراد العينة عن بنود المحور الثاني حقوق الإنسان وفقاً لمتغير نوع المدرسة

نوع المدرسة	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري
مدارس حكومية	27.0133	753	6.43894
مدارس عربية خاصة	30.0968	93	4.61817
مدارس أجنبية خاصة	31.4595	37	4.47583
مجموع	27.5243	883	6.32153

تأثير متغير الاختصاص:

يبين الجدول رقم (15) غياب الفروق الإحصائية بين متوسطات أفراد العينة وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي (أدبي – علمي). ويتضح عبر الجدول أن القيمة التائية بلغت 1.286 وهذه القيمة أدنى من القيمة الجدولية لدرجات الحرية المبينة في الجدول وهذا يعني أن الفروق المشاهدة بين الفريقين غير دالة ولا تحمل دلالة معنوية. وهذا يعني أيضاً أن متغير الاختصاص لم يؤثر في إجابات الطلبة عن بنود المحور الثاني لحقوق الإنسان.

الجدول رقم (15)

القيمة التائية T-Test لإجابات أفراد العينة

		عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	الدلالة
الاختصاص العلمي	علمي	369	27.1491	6.96903	1.286	699.589	.199
	أدبي	464	27.7241	5.63250			

تأثير متغير المحافظة:

تبين بعد إجراء تحليل التباين تحقق الفرضية الصفرية فيما يتعلق بتأثير متغير المحافظة في مواقف الطلبة من بنود المحور الثاني لحقوق الإنسان. إذ بلغت القيمة الفائية لتحليل التباين أحادي الاتجاه، كما هو مبين في الجدول رقم (16)، 2.331 وهي أقل من قيمتها الجدولية

وغير دالة. وهذا يعني أن متغير المحافظة لم يؤثر في إجابات أفراد العينة وردود أفعـــالهم إزاء بنود حقوق الإنسان في المحور الثاني (انظر الجدول رقم 16).

الجدول رقم (16)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني (حقوق الإنسان) وفقاً لمتغير المحافظة

اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	370.446	4	92.611	2.331	.054
داخل المجموعات	34875.781	878	39.722		
المجموع	35246.227	882			

تأثير متغير الجنسية:

ومرة أخرى يتبين عبر الجدول رقم (17) حيادية متغير الجنسية وتتحقـــق الفرضـــية الصفرية حيث بلغت القيمة الفائية لاختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه 3.002 وهـــي أدنى من الحد المطلوب للدلالة الإحصائية الفارقة. فمتغير الجنسية لا يؤثر في مواقف الطلبة من بنود المحور الثاني لحقوق الإنسان.

الجدول رقم (17)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني (حقوق الإنسان) وفقاً لمتغير الجنسية

اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	224.042	2	112.021	3.002	.050
داخل المجموعات	31422.462	842	37.319		
المجموع	31646.504	844			

خلاصة المحور الثاني:

بين التحليل الإحصائي لمختلف بنود المحور الثاني انخفاض مستوى التفاعل الحقوقي في الممارسات التربوية للمدرسة الكويتية. وقد بينت مختلف بنود هذا المحور انخفاض مستوى وعي الطلبة أفراد العينة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبالدستور الكويتي، وحقوق الطفل وغير ذلك من المواثيق الدولية المعهودة.

وعندما نأخذ بالمعادلات الإحصائية وباللغة الإحصائية يتبين لنا أن الوعي الحقوقي للطلبة أفراد العينة يصل إلى 51.4% على خط مستقيم يبدأ بنقطة الصفر وينتهي بدرجة 100. وهذا يعني أيضاً باللغة الإحصائية وجود انخفاض ملموس في مستوى الوعي التربوي بحقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

وقد بينت الدراسة بالاختبارات التائية والفائية وجود دلالة إحصائية فارقة بين متوسطات الطلبة على المحور الثاني وفقاً لمتغيري الجنس، ونوع المدرسة لصالح وعي حقوقي أكبر عند الإناث مقابل الذكور ولدى المدارس الأجنبية الخاصة مقابل المدارس الحكومية والمدارس العربية الخاصة. لكن هذه الاختبارات أكدت الفرضيات الصفرية فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة الأخرى: المحافظة، والجنسية، والاختصاص العلمي.

نتائج المحور الثالث: القيم الديمقراطية.

تشكل القيم الديمقراطية منظومة من الموجهات الفكرية للحياة الديمقراطية، التي تتمثل في الحرية. وإذا كانت حقوق الإنسان تجسد هذه القيم، وترسمها في أطر قانونية فإن هذه القيم تشكل بذاتها المنطلقات الفكرية لكل فعل، أو ممارسة ديمقراطية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: إلى أي حدّ تقوم المدرسة الكويتية بالتأسيس الوجداني والتربوي لقيم الحرية والديمقراطية؟ وهل هناك من فروق إحصائية دالة بين مواقف

الطلبة وفقاً لمتغيرات الجنس، والجنسية، والمحافظة، ونوع المدرسة، والاختصاص العلمي؟

ومن أجل الكشف عن مواقف الطلبة أفراد العينة ورأيهم في حضور القيم الديمقراطية في الممارسات التربوية للمدرسة الكويتية، خُصِّص المحور الثالث لهذه الغاية. وتضمن خمسة بنود كاشفة لمدى حضور القيم الديمقراطية في التعليم، والممارسة التربوية من وجهة نظر أفراد العينة.

ومن أجل الكشف عن الصدق الداخلي لعبارات هذا المحور، واتساقها حُسِبَت مصفوفة الترابط بين مختلف عبارات هذا المحور وتم عرضها وتصنيفها في الجدول رقم (18).

جدول رقم (18)

الاتساق الداخلي بين بنود المحور الثالث للقيم الديمقراطية معمل الترابط بين بنود المحور وفقاً لمعادلة بيرسون

بنود	1	2	3	4	5
1	1				
2	.136(**)	1			
3	.084(*)	.270(**)	1		
4	.015	.202(**)	.372(**)	1	
5	.145(**)	.315(**)	.276(**)	.317(**)	1

يبين الجدول رقم (18) وجود ترابط كلي بين مختلف فقرات بنود المحور الثالث باستثناء مربع واحد وهذا يعني أن مساحة الارتباط تبلغ 90% تقريباً. ومن حيث قيمة الترابط فإن جميع الترابطات دالة بمستوى دلالة 0.01. باستثناء مربع واحد بلغت دلالته 0,05. وهذا الاتساق يجعلنا أكثر ثقة بالنتائج التي أسفر عنها هذا المحور فيما يتعلق بوضعية نشر الوعي الديمقراطي في المدرسة الثانوية عبر آراء طلبة الصف الرابع الثانوي، وانطباعاتهم.

معاينة لنتائج المحور الثالث: القيم الديمقراطية.

يتضمن الجدول رقم (19) عرضا مفصلا لإجابات أفراد العينة عن بنود المحور الثالث المتعلق بالقيم الديمقراطية. ويتضح عبر بيانات هذا الجدول أن 63% من الطلبة يعلنون في البند الأول من المحور أن مفاهيم الحرية غائبة من المقررات المدرسية. وفي البند الثاني يعلن 44% من الطلبة أنهم تعلموا مفهوم الحرية في المدرسة. وفي البند الثالث يعلن 45.2% منهم أنهم قرؤوا عن مفهوم الحرية في المدرسة. وفي البند الرابع يعلن 48.9% بأنهم قرؤوا عن الديمقراطية في الكتب المدرسية، وفي البند الخامس والأخير يرى 33.6% أن الكتب المدرسية تفيض بمفاهيم الديمقراطية.

وكما يبدو لنا عبر الجدول (19) فإن صورة القيم الديمقراطية ليست كما ينبغي أن تكون وهي لا تختلف كثيرا عن وضعية حقوق الإنسان، والتفاعل الديمقراطي في المدرسة المعنية. ويبدو لنا حتى الآن أن المدرسة الكويتية تعاني حالة حرجة فيما يتعلق بتعليم القيم الديمقراطية بالمقارنة مع الدول الديمقراطية.

الجدول رقم (19)

النتائج العامة التفصيلية لبنود المحور الثالث: القيم الديمقراطية

1	تعاني المقررات المدرسية من غياب مفاهيم الحرية		552	110	201	863
		%	63.9%	12.7%	23.3%	100.0%
2	تعلمنا المدرسة مفهوم الحرية فكرا وممارسة		381	111	373	865
		%	44.0%	12.8%	43.1%	100.0%
3	قرأت عن مفهوم الحرية في المقررات المدرسية		393	180	297	870
		%	45.2%	20.7%	34.1%	100.0%
4	قرأت عن الديمقراطية في الكتب المدرسية		420	192	247	859
		%	48.9%	22.4%	28.8%	100.0%
5	تفيض المقررات المدرسية بمفاهيم الديمقراطية		288	163	406	857
		%	33.6%	19.0%	47.4%	100.0%

تبين الرؤية الإجمالية بعد جمع قيم البنود الخمسة أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على جميع البنود بلغ 14.1008 وبلغت قيمة الانحراف المعياري 4.53. وقد تمّ حساب الوزن المئوي لهذا المتوسط فبلغ 45% وهذا يعني باللغة الكيفية أن حضور القيم الديمقراطية في المدرسة الكويتية يصل إلى 45% من الحد الأعلى الممكن، وهي نسبة سلبية وغير مطمئنة ولا يمكنها أن تعبر عن توجه ديمقراطي حقيقي في المدرسة الكويتية.

تأثير متغير الجنس:

بلغت النسبة التائية كما هو مبين في الجدول رقم (20) 0.576 وهذه القيمة أقل من قيمتها الجدولية للدلالة الإحصائية. وهذا يعني أن الفرضية الصفرية قد تحققت في هذا الجانب من الدراسة. مما يعني أن متغير الجنس لم يؤثر تأثيراً جوهرياً في إجابات الطلبة أفراد العينة على مجمل بنود المحور الثالث.

الجدول رقم (20)

القيمة التائية T-Test لإجابات أفراد العينة حول المحور الثالث (القيم الديمقراطية) وفقاً لمتغير الجنس

		عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	الدلالة
متغير الجنس	ذكور	471	14.1826	4.28662	.573	881	.567
	إناث	412	14.0073	4.80950			

تأثير متغير نوع المدرسة:

تبين نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه في الجدول (21) وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة وفقاً لمتغير نوع المدرسة من حيث كونها حكومية أو خاصة عربية أو أجنبية. إذ بلغت قيمة "ف" 18.191 وهي دالة في مستوى 0.000. وهذا يعني أن

تعليم الديمقراطية يختلف جوهريا بين المدارس وفقاً لمتغير نوع المدرسة من حيث كونها حكومية أو خاصة عربية أو خاصة أجنبية.

الجدول رقم (21)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني (حقوق الإنسان) وفقاً لمتغير نوع المدرسة (حكومية أو خاصة)

اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	720.602	2	360.301	18.191	.000
داخل المجموعات	17429.427	880	19.806		
المجموع	18150.029	882			

ولتفسير طبيعة هذه الفروق الإحصائية ذات الدلالة تمّ بناء الجدول رقم (22) الذي تتوزع فيه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. ومن بيانات هذا الجدول يتضح أن متوسط المدارس الأجنبية الخاصة أكبر من متوسط المدارس الحكومية والمدارس العربية الخاصة: فقد بلغ هذا المتوسط حدّه الأعلى 16.6757 للمدارس الأجنبية وبلغ حدّه الأدنى 13.7278 للمدارس الحكومية. والفروق الإحصائية المسجلة هنا لصالح تعليم حقوق الإنسان في المدارس الأجنبية الخاصة تليها المدارس العربية الخاصة، ثم تأتي المدارس الحكومية في نهاية السلم. ومن خلال هذه النتيجة الإحصائية يتوجب علينا القول: إن المدارس الخاصة تعنى بحقوق الإنسان بدرجة أكبر من المدارس الحكومية.

الجدول رقم (22)

متوسطات إجابات أفراد العينة عن بنود المحور الثاني حقوق الإنسان وفقاً لمتغير نوع المدرسة

نوع المدرسة	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري
مدارس حكومية	13.7278	753	4.51552
مدارس عربية خاصة	16.0968	93	4.12591
مدارس أجنبية خاصة	16.6757	37	3.83735
مجموع	14.1008	883	4.53633

تأثير متغير الاختصاص:

يبين الجدول رقم (23) وجود فروق إحصائية دالة بين متوسطات أفراد العينة وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي (أدبي – علمي). ويتضح عبر الجدول أن القيمة التائية بلغت 2.095- وهذه القيمة أعلى من القيمة الجدولية لدرجات الحرية المبينة في الجدول وهذا يعني أن الفروق المشاهدة بين الفريقين دالة ومعنوية. وهذا يعني أيضاً أن متغير الاختصاص يؤثر في إجابات الطلبة عن بنود المحور الثالث للقيم الديمقراطية. ويعود هذا التباين لصالح إجابات الطلبة من الاختصاصات الأدبية كما هو مبين في المتوسطات المثبتة في الجدول (23): إذ بلغ متوسط الاختصاص الأدبي 14.35 مقابل 13.69 للاختصاص العلمي. ويعود هذا الأمر إلى مناهج الاختصاصات الأدبية التي غالباً ما تكون مشبعة بالمقررات الأدبية، والاجتماعية المشتملة على حقوق الإنسان.

الجدول رقم (23)

القيمة التائية T-Test لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني (حقوق الإنسان) وفقاً لمتغير الجنس

		عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	الدلالة
الاختصاص العلمي	علمي	369	13.6938	4.19575	-2.095	831	.036
	أدبي	464	14.3578	4.80294			

تأثير متغير المحافظة:

لا يوجد تأثير لمتغير المحافظة في متوسطات إجابات الطلبة عن المحور الثالث. وهذا يعني تحقق الفرضية الصفرية فيما يتعلق بتأثير متغير المحافظة في مواقف الطلبة من بنود المحور الثاني لحقوق الإنسان. إذ بلغت القيمة الفائية لتحليل التباين أحادي الاتجاه، كما هو مبين في الجدول رقم (24)، 718 وهي أقل من قيمتها الجدولية وهي

غير دالة. وهذا يعني أن متغير المحافظة لم يؤثر في إجابات أفراد العينة وردود أفعالهم إزاء بنود القيم الديمقراطية في المحور الثالث (انظر الجدول رقم 24).

الجدول رقم (24)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول المحور الثالث للقيم الديمقراطية وفقاً لمتغير المحافظة

اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	59.147	4	14.787	.718	.580
داخل المجموعات	18090.882	878	20.605		
المجموع	18150.029	882			

تأثير متغير الجنسية:

ومرة أخرى يتبين عبر الجدول رقم (25) حيادية متغير الجنسية، وتتحقق الفرضية الصفرية حيث بلغت القيمة الفائية لاختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه 1.542 وهي أدنى من الحد المطلوب للدلالة الإحصائية الفارقة. فمتغير الجنسية لا يؤثر في مواقف الطلبة من بنود المحور الثاني لحقوق الإنسان.

الجدول رقم (25)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول المحور الثالث للقيم الديمقراطية وفقاً لمتغير الجنسية

اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	61.690	2	30.845	1.542	.215
داخل المجموعات	16844.140	842	20.005		
المجموع	16905.830	844			

لا تختلف نتائج المحور الثالث عن نتائج المحورين الأول والثاني. فالطلبة في المحاور الثلاثة يقدمون انطباعات غير إيجابية حول الممارسة الديمقراطية في المدرسة الكويتية ولقد بين التحليل الإحصائي لمختلف بنود المحور الثالث كما هو الحال في المحاور السابقة انخفاض الفعالية الديمقراطية بجوانبها القيمية في المدرسة.

رؤية إجمالية للمقياس:

قمنا فيما تقدم بتقديم صورة تفصيلية لبنود كل محور من المحاور ثم لكل محور من المحاور بمجموع بنوده. وهذه المنهجية تقتضي منا أن نقدم الصورة العامة للمقياس (جميع المحاور مجتمعة). من أجل هذه الغاية يكّون جمع المحاور الثلاثة في محور واحد يمثل المقياس العام للفعاليات الديمقراطية في المدرسة وفقاً لرؤية الطلبة وانطباعاتهم.

وفي هذا السياق تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومجموع النقاط الوزنية لجميع بنود المقياس الستة والعشرين وقد بلغ المتوسط الحسابي لمجمل إجابات الطلبة على جميع بنود المقياس 75,2310 كما هو مبين في الجدول (26).

الجدول رقم (26)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات الطلبة على بنود المقياس

عدد البنود	عدد أفراد العينة	مجموع النقاط	المتوسط	الانحراف المعياري
26	883	66429.00	75.2310	15.89781

وعندما نقارن المتوسط العام الواقعي أو الملاحظ المثبت في الجدول 75.2310 بالمتوسط المثالي الممكن وهو: عدد البنود المقياس x أعلى قيمة في سلم ليكيرت وهو (5) أي 26x 5= 130. ومن أجل حساب القيمة الوزنية المئوية للمتوسط الملاحظ بالمقارنة مع المثالي المفترض: المتوسط الملاحظ /المتوسط المثالي * 100 أي

75.23 / 130 *100= 57.36 % وهذا يعني بقراءة نوعية أن المتوسط الحاصل يعادل 57,36% من المتوسط المفترض.

ومن أجل حساب الوزن المئوي للفعاليات الديمقراطية في المدرسة الكويتية عبر انطباعات الطلبة، وآرائهم على خط مستقيم يبدأ من الصفر إلى المئة على خط ليكيرت يمكن اعتماد المعادلة التالية: (المتوسط الملاحظ – متوسط القيمة الدنيا للسلم المفترض) / (المتوسط الافتراضي الأعلى – المتوسط الافتراضي الأدنى) x 100. وبالتبادل فإن الوزن الهندسي المئوي لمتوسط إجابات الطلبة=(75.23- 26)/ (130 -26) x 100=. 4733%. وهذا يعني أيضاً أن متوسط إجابات الطلبة على سلم يبدأ من صفر حتى مئة يقع في النقطة 47.33% وهذه النسبة متدنية، وتدل على تفاعل ديمقراطي سلبي في المدرسة الكويتية بمختلف الاتجاهات. وهنا يجب علينا أن نأخذ أيضاً بعين الاعتبار أن هذه الرؤية تعتمد على انطباعات الطلبة، وآرائهم وليس على الواقع الفعلي الذي قد يكون أكثر إيجابية، أو أقل.

تأثير متغير الجنس:

بلغت النسبة التائية لمتغير الجنس 858. وهي ذات قيمة أقل من قيمتها الجدولية للدلالة الإحصائية. وهذا يعني أن الفرضية الصفرية قد تحققت في هذا الجانب من الدراسة. مما يعني أن متغير الجنس لم يؤثر تأثيراً جوهرياً في إجابات الطلبة أفراد العينة على مجمل بنود المقياس.

الجدول رقم (27)

القيمة التائية T-Test لإجابات أفراد العينة على جميع بنود المقياس وفقاً لمتغير الجنس

		عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	الدلالة
متغير الجنس	ذكور	471	75.6603	15.56808	.858	881	.391
	إناث	412	74.7403	16.27166			

تأثير متغير الاختصاص:

لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات أفراد العينة وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي (أدبي – علمي). ويتضح عبر الجدول أن القيمة التائية بلغت -1.214 وهذه القيمة أدنى من القيمة الجدولية لدرجات الحرية المبينة في الجدول. وهذا يعني أن الفروق المشاهدة بين الفريقين غير دالة أو معنوية. وهذا يعني أيضاً أن متغير الاختصاص لا يؤثر في إجابات الطلبة عن بنود المقياس بصورته العامة.

الجدول رقم (28)

القيمة التائية T-Test لإجابات أفراد العينة حول بنود المقياس وفقاً لمتغير الاختصاص العلمي

		عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	الدلالة
الاختصاص العلمي	علمي	369	74.4228	16.45267	-1.214	831	.225
	أدبي	464	75.7608	15.27335			

تأثير متغير نوع المدرسة:

تبين نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه في الجدول (29) وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة وفقاً لمتغير نوع المدرسة من حيث كونها حكومية أو خاصة عربية أو أجنبية. إذ بلغت القيمة الفائية 29.544 وهي دالة في مستوى 0.000. وهذا يعني أن الفعاليات الديمقراطية تختلف جوهريا بين المدارس وفقاً لمتغير نوع المدرسة من حيث كونها حكومية أو خاصة عربية أو خاصة أجنبية.

الجدول رقم (29)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول بنود المقياس وفقاً لمتغير نوع المدرسة (حكومية أو خاصة)

اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	14026.019	2	7013.009	29.544	.000
داخل المجموعات	208890.851	880	237.376		
المجموع	222916.870	882			

ولتفسير طبيعة هذه الفروق الإحصائية ذات الدلالة تمّ بناء الجدول رقم (30) الذي تتوزع فيه المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. ومن بيانات هذا الجدول يتضح أن متوسط المدارس الأجنبية الخاصة؛ العربية، والأجنبية أكبر من متوسط المدارس الحكومية. إذ بلغ هذا المتوسط حدّه الأعلى 84.8649 للمدارس الأجنبية يليه متوسط المدارس العربية 84.8065، وقد وبلغ حدّه الأدنى 73.5750 للمدارس الحكومية. والفروق الإحصائية المسجلة هنا لصالح الاتجاهات الديمقراطية في المدارس الأجنبية الخاصة تليها المدارس العربية الخاصة ثم تأتي المدارس الحكومية في نهاية السلم. ومن خلال هذه النتيجة الإحصائية يتوجب علينا القول: إن المدارس الخاصة أكثر اهتماماً بتعليم القيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وأكثر اعتماداً على التفاعل الديمقراطي من المدارس الحكومية.

الجدول رقم (30)

متوسطات إجابات أفراد العينة عن بنود المقياس وفقاً لمتغير نوع المدرسة

نوع المدرسة	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري
مدارس حكومية	73.5750	753	15.82803
مدارس عربية خاصة	84.8065	93	13.57047
مدارس أجنبية خاصة	84.8649	37	9.93356
مجموع	75.2310	883	15.89781

تأثير متغير المحافظة:

لا يوجد تأثير دال لمتغير المحافظة في مواقف الطلبة من بنود المقياس. بلغت القيمة الفائية لتحليل التباين 1.408 كما هو مبين في الجدول رقم (31) وهي أقل من قيمتها الجدولية، وغير دالة. وهذا يعني أن متغير المحافظة لا يؤثر في إجابات أفراد العينة وردود أفعالهم إزاء بنود المقياس في شموله.

الجدول رقم (31)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول بنود المقياس وفقاً لمتغير المحافظة

اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1420.334	4	355.084	1.408	.230
داخل المجموعات	221496.536	878	252.274		
المجموع	222916.870	882			

تأثير متغير الجنسية:

يؤثر متغير الجنسية في مواقف الطلبة أفراد العينة من الممارسات، والفعاليات الديمقراطية في المدرسة. ويتبين من الجدول رقم (32) أن القيمة الفائية بلغت **5.939**، وهي أكبر من القيمة الجدولية المطلوبة لدرجات الحرية المعلنة في الجدول. وهذا يعني أن الفروق الملاحظة فروق معنوية وجوهرية.

الجدول رقم (32)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول بنود المقياس وفقاً لمتغير الجنسية

اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2948.948	2	1474.474	5.939	.003
داخل المجموعات	209048.484	842	248.276		
المجموع	211997.432	844			

ومن أجل تفسير اتجاه هذا التباين الإحصائي تمّ بناء الجدول رقم 33 الـذي يتـضمن متوسطات إجابات الطلبة وعددها والانحرافات المعيارية لإجاباتهم.

تبين القراءة الإحصائية للجدول (33) أن الطلبة العرب يسجلون انطباعات إيجابية عن الممارسات والفعاليات الديمقراطية في المدرسة. إذ بلـغ متوسـط الطلبـة العـرب 80.316 وهو أعلى من المتوسط عند الطلبة من الجنـسيات الخليجيـة البـالغ 73.9 وأكبر من متوسط الطلبة الكويتيين البالغ 74.21.

الجدول رقم (33)

متوسطات إجابات أفراد العينة عن بنود المقياس وفقاً لمتغير الجنسية

نوع المدرسة	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري
كويتى	74.2100	738	15.61505
خليجي	73.9474	19	15.41454
عربى	80.3182	88	16.97500
مجموع	74.8402	845	15.84872

ملخص ورؤية إجمالية لنتائج الدراسة:

في إطار تقديم صورة إجمالية لنتائج الدراسة يمكن القول: إن الطلبة يقدمون انطباعـا عن ضعف وتيرة الحياة الديمقراطية في المدرسة الكويتية بصورة عامة. فقـد بينـت المتوسطات، والنسب المئوية انخفاضاً كبيراً في وتيرة الحـضور الـديمقراطي فـي المحاور الثلاثة؛ التفاعل الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والقيم الديمقراطية. ومن أجـل تقديم صورة إجمالية مقارنة بين المحاور الثلاثة تم بناء الجدول (34) الـذي تـضمن عرضاً للمتوسطات، والنسب المئوية لاتجاهات الحياة الديمقراطية في المدرسـة مـن خلال انطباعات الطلبة.

الجدول (34)

جدول وصفي مقارن للمتوسطات الواقعية والمثالية والنسب المئوية لأوزان المتوسطات بين المحاور الثلاثة للمقياس

المحاور	عدد البنود	عدد أفراد العينة	مجموع النقاط	المتوسط	المتوسط الأعلى الممكن (*)	المتوسط الأدنى الممكن (**)	الوزن المئوي (***)
	ن1	ن2	ن3	م1	م2	م3	م4
محور التفاعل الديمقراطي	12	883	29674	33.60	60	12	%45
محور حقوق الإنسان	9	883	24304	27.52	45	9	%50.59
محور القيم الديمقراطية	5	883	12451	14.10	25	5	%45.5
المقياس (جميع المحاور)	26	883	66429	75.23	130	26	%47.3

(*) م2= (ن1*5) وهذا يعنى حاصل ضرب عدد البنود بالقيمة 5 وهى القيمة العليا فى السلم الخماسى لمقياس ليكيرت (موافق جداً)

(**) م3= (ن1*1) وهذا يعنى حاصل ضرب عدد البنود بالقيمة 1 وهى القيمة الدنيا فى السلم الخماسى لمقياس ليكيرت (معارض جداً)

(***) م4= (م1-م3)/(م2-م3)*100 وهذا يعنى النسبة المئوية للمتوسط الحاصل على مقياس خطى يبدأ بصفر وينتهى بمائة

تتركز قراءتنا للجدول (34) على العمود الأخير الذي يقدم صورة بصرية وواقعية لوزن المتوسطات بالنسبة المئوية لخط اتجاه يبدأ من الصفر إلى المئة. وقد حسب هذا الوزن المئوي للمتوسطات بصورة مفصلة في أصل الجدول. وهذه المنهجية تمكننا من قراءة واضحة مقارنة للمحاور الثلاثة.

وكما هو مبين في الجدول (العمود التاسع) فإن درجة التفاعل الديمقراطي (المحور الأول) بلغت 45%، بينما بلغت درجة حقوق الإنسان (المحور الثاني) 50.59%، أما المحور الخاص بالقيم الديمقراطية فبلغت درجته المئوية 45.5% وبلغت الدرجة المئوية للمقياس 47,3%. وهذه النسب تدل على تقارب كبير بين الاتجاهات الثلاثة،

وهي تدل على انخفاض مستوى التفاعل الديمقراطي في المدرسة الكويتية من وجهة نظر الطلبة.

ومن أجل تقديم صورة واضحة لتأثير المتغيرات المستقلة تمّ بناء الجدول (35) وهو يتضمن نتائج الاختبارات التي أجريت حول تأثير هذه المتغيرات في المحاور الثلاثة.

الجدول رقم (35)

جدول تقاطعي مقارن لتأثير المتغيرات المستقلة في المحاور الثلاثة وفي المقياس ككل

	الجنس	الاختصاص	المحافظة	نوع المدرسة	الجنسية
المحور الأول التفاعل الديمقراطي	-	-	-	*	*
المحور الثاني حقوق الإنسان	*	-	-	*	-
المحور الثالث القيم الديمقراطية	-	*	-	*	-
المقياس (المحاور الثلاثة)	-	-	-	*	*

*** تدل على وجود تأثير جوهري ودال إحصائياً**

يتضح من الجدول (35) وجود تأثير جوهري دال لمتغير نوع المدرسة (حكومية وخاصة) في المحاور كلها، وفي المقياس ككل. وقد سيق لنا تفسير هذا التباين بأنه يأتي لصالح تفاعل ديمقراطي، وحياة ديمقراطية أكبر في المدارس الخاصة العربية منها والأجنبية بالمقارنة مع المدارس الحكومية. وهذا يعني أن الاتجاهات الديمقراطية أكثر حضورا في المدارس الخاصة العربية والأجنبية بالمقارنة مع المدارس الحكومية.

ويتبين من الجدول أن متغير المحافظة ليس بذي تأثير في أي من جوانب المقياس. وقد تجلى تأثير الجنس في محور حقوق الإنسان لصالح الإناث اللواتي أبدين انطباعا أفضل من الذكور فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتعليم هذه الحقوق في المدرسة.

وقد ظهر تأثير الاختصاص في جانب القيم الديمقراطية وكان هذا لصالح الاختصاص الأدبي لأن هذا الاختصاص مشبع بالمقررات الأدبية، والاجتماعية المشتملة على القيم

المتصلة بحقوق الإنسان. ويبدو تأثير متغير الجنسية في التفاعل الديمقراطي إذ أعرب الطلبة العرب عن تفاعل ديمقراطي أكبر من زملائهم الكويتيين، والخليجيين. وقد فسرنا هذا الأمر بأن الطلبة العرب ينحدرون في أغلبهم من أطر عليا ومتوسطة وأن أبناء هذه الطبقة أكثر قدرة على تحقيق تفاعل ديمقراطي في المدرسة بحكم البيئة الثقافية التي ينتمون إليها.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة في جوانبها التي استكشفت تدني مستوى الفعاليات الديمقراطية في المدرسة الكويتية انطلاقاً من آراء الطلبة، وانطباعاتهم، وتجربتهم التربوية فإن الدراسة توصي بـ:

- العمل على تبني سياسة تربوية تأخذ بعين الاعتبار أهمية تطوير الفعاليات الديمقراطية عملياً، ونظرياً في المدرسة.
- إدخال مقرر لحقوق الإنسان في المناهج التربوية بالمدارس الكويتية، أو إدماج مضامين حقوق الإنسان في المقررات الاجتماعية.
- تأهيل المعلمين في معاهد، وكليات التربية لتمكينهم من ممارسة التعامل الديمقراطي.
- الاستفادة من تجارب المدارس الخاصة الأجنبية والعربية في تطوير الحياة الديمقراطية في المدرسة.
- تكثيف قيم الديمقراطية في المناهج المدرسية.
- تدريس الدستور الكويتي في المدرسة لما ينطوي عليه من قيم ديمقراطية ودستورية.

- تأكيد الفعاليات المدرسية الديمقراطية التي تتعلق بالأنشطة والممارسات اللاصفية داخل المدرسة.
- إجراء دراسات تربوية تكاملية لرصد مكونات الحياة الديمقراطية وتحليلها في المدرسة الكويتية في مستوياتها المتعددة.
- الاستفادة من التجارب العالمية في ميدان تعزيز القيم الديمقراطية في الحياة المدرسية.

مراجع الدراسة

- إسماعيل، عبد الله (1997) درجة التوافق بين القيم المنشودة لتلاميذ الصف السادس الابتدائي والقيم المتضمنة في كتاب اللغة العربية بدولة البحرين، ملخصات الرسائل الجامعية التربوية، وزارة التربية، البحرين.
- البخاري، عمران البخاري (1995) التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم الثانوي، التربية الجديدة، العدد 58.
- بوشرياك، أحمد خليفة (1995) حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في إطار مناهج التعليم في دولة قطر، التربية الجديدة، العدد 58.
- جمعية المعلمين الكويتية (1979). توصيف واقعي لأوضاع المدرسة الثانوية في دولة الكويت، أسبوع التربية التاسع في جمعية المعلمين الكويتية، الكويت.
- سلام، محمد توفيق؛ وعبد المنعم، نادية محمد (1995) واقع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالتعليم الثانوي في مصر وصيغة تطويره، التربية الجديدة، عدد 58، 139-149.
- شهاب، علي (2005). اتجاهات معلمي المرحلة المتوسطة في الكويت نحو العقاب البدني وفقاً لمتغيرات الجنس والجنسية والخبرة والاختصاص، كلية التربية، جامعة الكويت.
- الصبيح، عبد الله بن ناصر (2005). المواطنة كما يتصورها طلبة المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية وعلاقة ذلك ببعض المؤسسات الاجتماعية، مجلة المعرفة السعودية العدد 123. 1426

- عبد الحليم، أحمد المهدي (1988). نحو اتجاهات حديثة في سياسة التعليم العام وبرامجه ومناهجه، عالم الفكر، عدد2.
- عبد اللطيف، حسن علي (1995). حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين، التربية الجديدة، 58 ، 87-103.
- فان دالين، ديوبولد ب (1996). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وسلمان الخضري الشيخ وطلعت منصور غبريال، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الكندري، جاسم يوسف (1998) المدرسة والاغتراب الاجتماعي: دراسة ميدانية لطلبة التعليم الثانوي بدولة الكويت، المجلة التربوية،جامعة الكويت، العدد 46، المجلد 12، شتاء 1998، 35-76.
- مايو، فيدريكو (1990). التربية للجميع: تحد للعام 2000،، مستقبليات، المجلد العشرون، العدد 4.
- مبارك، فتحي يوسف (1987). حقوق الإنسان في منهج التاريخ للصف الثالث الثانوي الأدبي في مصر (دراسة تحليلية)، صحيفة التربية، س 39، عدد1.
- المسيليم، محمد ؛ و زينل ، فضة (1993). دراسة لمعوقات الأنشطة الابتكارية في مدارس التعليم الثانوي في الكويت من وجهة نظر عينة من النظار والناظرات، المجلة التربوية ، عدد24.
- وطفة، علي؛ و شهاب، علي (2003) علم الاجتماع المدرسي /بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية ، الكويت : مكتبة الطالب الجامعي .

- وطفة، علي (1998) علم الاجتماع التربوي وقضايا الحياة التربوية المعاصرة، الكويت: مكتبة الفلاح .
- اليوسف، عبد الله بن عبد العزيز (2004). دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف، بحث قدم للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- اليوسف ، عبد الله بن عبد العزيز (2004) دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف، بحث قدم للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- اليونيسكو (1995). مشروع إطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان الديمقراطية، التربية الجديدة، عدد 58، 205-212 .

- Bloomington, I L W ,(1996) .We the people, The Citizen and the constitution, Leming (1989) Robert social, science Education, new York.
- Goodlad, JohnI (1984). A place Ella school: prospects for the future (New York Mc Grownhill) .
- Lewin, Kurt (1989) The Modern Education, Journal of Education, V2, N1 .
- Lieberman, Ann,(2000). Toward Democratic practice in schools: Key Understandings about Educational change, Edited volume on Quality, New Haven .

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2007/5/23.